

تقرير
مجلس الأغذية العالمي
عن
أعمال دورته السادسة

٢ - ٦ حزيران/يونيه ١٩٨٠

الجمعية العامة
الوثائق الرسمية : الدورة الخامسة والثلاثون
الملحق رقم ١٩ (A/35/19)



الأمم المتحدة
نيويورك، ١٩٨٠

ملاحظة

تتألف رموز وثائق الأمم المتحدة من حروف وأرقام .
ويعني إيراد أحد هذه الرموز الاحالة الى إحدى وثائق

الأمم المتحدة

[الاصل : بالاسبانية / الانكليزية /
الروسية / الصينية /
العربية / الفرنسية]
[٢٦ آب / أغسطس - ١٩٨٠]

المحتويات

الصفحة الفقرات

الجزء الأول

مسائل معروضة على الجمعية العامة

استنتاجات وتوصيات مجلس الأغذية العالمي المنعقد في
دورته الوزارة السادسة

٢

الجزء الثاني

سير أعمال المجلس

الفصل

١٧	١٤ - ١	الأول - المسائل التنظيمية
١٧	٧ - ١	ألف - افتتاح الدورة
٢٠	٨	باء - أعضاء المجلس
٢١	١٠ - ٩	جيم - الحضور
٢٣	١٢ - ١١	دال - أعضاء المكتب
٢٣	١٣	هاء - جدول الأعمال
٢٣	١٤	واو - الوثائق
٢٤	٤٩ - ١٥	الثاني - قضايا إنتاج الأغذية واستهلاكها
			ألف - الاستراتيجيات الغذائية - التقدم والخطط - وط
٢٤	٣٦ - ١٥	التوجيهية
			باء - في سبيل استئصال الجوع : برامج اعانة الأغذية
٣٢	٤٩ - ٣٧	والتوزيع المباشر للأغذية

المحتويات (تابع)

<u>الصفحة</u>	<u>الفقرات</u>	<u>الفصل</u>
٣٨	٦١ - ٥٠	الثالث - التخطيط لمواجهة طوارئ أزمة الأغذية
٤٣	٦٨ - ٦٢	الرابع - التجارة الدولية للأغذية
٤٦	٧٦ - ٦٩	الخامس - برامج المجلس المقبلة
٤٩	٨٠ - ٧٧	السادس - موعد ومكان انعقاد الدورتين المقبلتين
٥٠	٨٢ - ٨١	السابع - مسائل أخرى معروضة على المجلس
٥١	٨٧ - ٨٣	الثامن - تقرير المجلس الى الجمعية العامة
٥١	٨٦ - ٨٣	ألف - تنظيم العمل
٥١	٨٧	باء - مواقف وملاحظات بشأن الاستنتاجات والتوصيات

المرفقات

٥٤	المرفق الأول - التعبير عن الامتنان لحكومة وشعب جمهورية تنزانيا المتحدة
٥٥	المرفق الثاني - قائمة الوثائق المعروضة على المجلس في دورته الوزارية السادسة

الجزء الأول

مسائل معروضة على الجمعية العامة

أقر مجلس الأذية العالمي الاستنتاجات والتوصيات التالية فى الجلسة
الثامنة للدورة الوزارية السادسة بتاريخ ٦ حزيران / يونيو ١٩٨٠ •

استنتاجات وتوصيات مجلس الأذية العالمي
المنعقد فى دورته الوزارية السادسة

- ١- اجتمع مجلس الأذية العالمي للامم المتحدة على مستوى الوزراء والمفوضين من
٣ الى ٦ حزيران / يونيو ١٩٨٠ فى أروشا بجمهورية تنزانيا المتحدة برئاسة ارتورو تانكو
الابن ، وزير زراعة الفلبين . وأعرب المجلس عن تقديره للدعوة التى وجهتها حكومة جمهورية
تنزانيا المتحدة لعقد اجتماعه فى أروشا ولكرم الضيافة الذى لقيه خلال الاجتماع .
- ٢- واستعرض الوزراء التقدم المحرز فى تنفيذ ولاية المجلس التى اسندتها اليه الجمعية
العامة للقضاء على الجوع ، وهى المهمة التى حث عليها خاصــــــــــــــــة مؤتمر
الأذية العالمي فى ١٩٧٤ فى الاعلان العالمي بشأن استئصال الجوع وسوء التغذية،
والتي استمرت خلال الاجتماعات المتعاقبة التى عقدها المجلس فى روما ومانيسلا
والمكسيك وأوتاوا •
- ٣- ويعبر المجلس عن قلقه للتقدم فى المرض الذى احززه المجتمع الدولى
لتحقيق الاهداف العامة لمؤتمر الأذية العالمي ولتنفيذ توصياته •
- ٤- ويلاحظ الوزراء تطورات ايجابية منذ اجتماعهم فى اوتاوا فى ايلول /سبتمبر ١٩٧٩ ،
وهى تزايد الوعى بقضايا الأذية والجوع المدرجة فى المؤتمرات الدولية بصفة عامة ،
وفى جدول اعمال الدورة الاستثنائية المقبلة للجمعية العامة وجولة المفاوضات العالمية
بصفة خاصة • وعلاوة على ذلك كانت هناك استجابة كبيرة من جانب ٤٢ بلدا لمبادرة
المجلس بشأن وضع استراتيجية للأذية وابرام اتفاقية انسب للتعون الغذائى بضعف
المستوى المطلوب من قبل بالرغم من وجود عجز يومسفله فى بلوغ هدف العشرة ملايين
طن • فى ان الاتجاهات الكامنة التى تشير الى وجود اختلال وتبعية مستمرين فى اعتماد
الأذية العالمي وتزايد الجوع والحرمان فى كثير من البلدان النامية ، كل ذلك
يضع هذه البلدان فى موقف سيء للغاية فيما يتعلق بتحقيق امكانياتها فى مجال
التنمية الاجتماعية والاقتصادية ، كما يشكل عصرا من عاصر عدم الاستقرار السياسى •

٥- والمجلس، ان يجتمع في أروشا، يعرب عن قلقه العميق للنقص الخطير في
الغذية الذي تعاني منه أفريقيا حاليا، ويناشد جميع البلدان والوكالات الدولية ان تضطلع
بتقديم مساعدة فذائية اضافية على اساس طارىء، خاصة لاثيوبيا واوغندا وبوتسوانا
وجمهورية تنزانيا المتحدة وجيبوتي وزامبيا والسودان والصومال وكينيا وبلدان السهل. وتفيد
المعلومات المتاحة بان الاحتياجات الحالية من الواردات الغذائية في شرق افريقيا
وحده خلال الاثنى عشر شهرا المقبلة، بعد جمع المحاصيل الحالية، ستتراوح بين
١ و ١.٥ مليون طن.

٦- ويحث المجلس جميع المؤسسات الدولية ذات الصلة والحكومات التي يسمح لها
وضعها بالمساعدة، لاتخاذ خطوات فورية من شأنها ان تساعد البلدان الافريقية التي
تضررت بشدة من جراء الجفاف في الحصول على امدادات الاغذية الغذائية، وذلك
كتدبير قصير الاجل. كما يحث على توفير المساعدة على اساس الالوية للبلدان المعنية
بغية مساعدتها في اعداد وتنفيذ استراتيجياتها الغذائية الوطنية على النحو المطلوب،
وذلك كتدبير طويل الاجل.

٧- ويعترف المجلس بأن احراز تقدم بشأن تقديم المساعدة لحل المشاكل الغذائية
وفيرها من المشاكل الاجتماعية والاقتصادية الرئيسية الاخرى التي تواجه البلدان النامية
يصطدم بعراقيل خطيرة نتيجة عوامل من بينها التضخم وظروف الطاقة والنمو
الاقتصادى البطيء على نطاق العالم.

٨- كما يدرك المجلس بأن الزيادة السريعة في النفقات العسكرية لها نتيجة عكسية
على حل مشاكل التنمية الاقتصادية والاجتماعية. ويحيط مع التقدير بالدراسة التي
يحكم على اعدادها فريق الخبراء الحكوميين التابع للأمين العام والمعني بالصلة بين نزع
السلاح والتنمية (أنظر A/34/534)، ويترقب استنتاجاته بشأن امكانية تحويل الموارد
المتوفرة بفضل تدابير نزع السلاح الى مجالات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، بما في
ذلك تقديم المساعدة لانتاج الأغذية في البلدان النامية.

٩- ومع هذا، يعتقد الوزراء انه برفم هذه الاتجاهات المعاكسة التي تتطلب
اهتماما وحلا عاجلا، فان برامج التنمية الاقتصادية للبلدان النامية، لا سيما تلك

التي تتصدى لمشاكل الاغذية والجوع ، تعد اكثر الحاحا ، وتتطلب مواصلة تقديم مساعدات انمائية متزايدة .

١٠- وعلى حين ان الاستثمار في برامج انتاج الاغذية وتوزيعها قد تحسن بشكل مطرد ، في السنوات الأخيرة ، الا انه لا يزال قاصرا عن بلوغ المستوى المطلوب لدعم معدل النمو السنوي للانتاج الزراعي المتفق عليه وهو ٠.٤ في المائة . ولهذا يؤكد المجلس من جديد دعوته للمجتمع الدولي بأن يزيد بصورة كبيرة من مساعده في مجال الاغذية والزراعة للبلدان النامية ، حتى تتسنى سرعة تحقيق المطلب الذي قدر بنحو ٨٠٣ بليون دولار من دولارات الولايات المتحدة سنويا (بأسعار ١٩٧٥) منها ٦٠٠ بليون دولار بالشروط التيسيرية التي ورد ذكرها في بيان مانبلا الصادر عن مجلس الاغذية العالمي (١) ، على ان يراعى في الوقت ذاته ما توقعته دراسة منظمة الاغذية والزراعة بعنوان " الزراعة : نحو عام ٢٠٠٠ " (٢) من ان المساعدة الخارجية اللازمة سوف تزيد بحلول ١٩٩٠ الى حوالي ١٢٧ بليون دولار . ويتعين على جميع البلدان المتقدمة النمو اتخاذ خطوات عاجلة لبلوغ الرقم المستهدف للمساعدة الانمائية الرسمية وهو ٠.٧ في المائة من الناتج القومي الاجمالي (٣) بغية زيادة تدفق الموارد بصورة كبيرة على قطاع الاغذية والزراعة وغيره من القطاعات .

١١- ويعرب المجلس عن رأيه الثابت بأن وضع خطط مكثفة لزيادة انتاج الاغذية في البلدان النامية ، والتغلب على الجوع وسوء التغذية في اطار اقتصاد عالمي مشكل على نحو مناسب يكفل الامن والعدالة للجميع ، ينبغي ان يمثل جوهر استراتيجية انمائية دولية جديدة .

(١) انظر الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الثانية والثلاثون ، الملحق ١٩

(A/32/19) ، الجزء الاول ، الفقرة ٣ .

(٢) منظمة الاغذية والزراعة : " الزراعة : نحو عام ٢٠٠٠ " ، روما ، ١٩٧٩ (C 79/24) .

(٣) على نحو ما اتفقت عليه الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية السابعة ،

وكما ورد في الفقرة ٢٠ من بيان مانبلا .

١٢- ويشير الوزراء أيضا الى اختصاص المجلس بابقاء وضع الاغذية العالمي قيد الاستعراض المستمر وتنسيق ومراقبة حشد الدم ، والسعى لتحقيق تضافر كافة الجهود التي تبذلها الحكومات والوكالات لحل مشاكل الاغذية العالمية وللمساعدة في دراسة هذه العناصر ، وجه المجلس امانته لأن تعد بالتعاون مع الوكالات المعنية قائمة شاملة بالوكالات الدولية داخل منظومة الأمم المتحدة وخارجها على السواء ، التي تقوم بدور في التنمية الغذائية والزراعة مع وصف ادوارها ، ومراجعة انشطتها المختلفة ، ويرجى ان يعمل هذا على مساعدة المجلس والمجتمع الدولي في الاسهام في وضع نهج اكثر تكاملا وتماسكا ووضوحا لتنفيذ الاستراتيجية الغذائية والزراعة العالمية التي بدأها مؤتمر الاغذية العالمي عام ١٩٧٤ ، ثم استمر تطورها في الاجتماعات التالية التي عقدها مجلس الاغذية العالمي في مانابلا ، والمكسيك واوتواوا ، والآن في أروشا ، وكذلك في المؤتمر العالمي للإصلاح الزراعي والتنمية الريفية في روما .

أولا - قضايا انتاج الاغذية والاستهلاك

١٣- وعلى حين يعتبر التغلب على الجوع وسوء التغذية مسؤلية مشتركة للمجتمع الدولي ، ينبغي ان يتركز العمل المباشر على مشاكل الاغذية في البلدان النامية حيث لا يكفي الانتاج ، وينتشر الجوع ، وتدرك البلدان النامية ان حل مشاكلها الغذائية يتطلب في المقام الاول قيامها بعمل اكيد ، وعلى هذا الاساس فانها تسعى للحصول على دعم متزايد من جانب المجتمع الدولي وتحتاج الى هذا الدعم .

استراتيجيات وطنية للقطاعات الغذائية

١٤- وقد تجلس تصميم البلدان النامية على اعطاء الاولوية القصوى للتغلب على مشاكلها الغذائية ، في جملة امور ، منها استجابتها لمبادرة المجلس بشأن وضع استراتيجية للقطاعات الغذائية . فقد طلب ٢٢ بلدا ناميا مساعدتها لوضع استراتيجية غذائية ، ويقوم ١٠ بلدان متقدمة النمو وكذلك البنك الدولي ، ومنظمة الاغذية والزراعة ومصرف التنمية للبلدان الامريكية ، وبرنامج الامم المتحدة الانمائي بدعم جهود هذه

البلدان . وهذا يشير الى تزايد قبول نهج الاستراتيجية كوسيلة تستخدمها البلدان النامية في اعطاء دفعة جديدة لجهودها الخاصة بانتاج وتوزيع الأقدية ولاجتناب الموارد الدولية الاضافية اللازمة .

١٥ - ويؤيد المجلس هذه الجهود . وسوف يعتمد في تنفيذ استراتيجيات أو خطط ونظم الأقدية ، كما تسميها بعض البلدان ، على حشد موارد اضافية داخلية وخارجية . ويدعو المجلس الى احداث زيادات أخرى وسريعة في تدفقات الموارد الخارجية على القطاع الغذائي كشرط مسبق من شروط نجاح نهج الاستراتيجية الغذائية . ويمكن توجيه مثل هذه الموارد بشكل متزايد عن طريق وكالات متعددة الأطراف .

١٦ - وينبغي صياغة الاستراتيجيات الغذائية بطبيعة الحال ضمن الاطار الشامل لخطط التنمية الوطنية ، وتطويعها بما يلائم ظروف واحتياجات كل بلد على حدة وفقسا لأهدافه الوطنية . ويمكن وضع استراتيجية غذائية لدعم الجهود المبذولة في مجال التنمية الريفية والاصلاح الزراعي ، والأشكال التعاونية للانتاج ، والتدابير التقدمية الأخرى في القطاع الغذائي والزراعي ، اذا ما رغبته الحكومة في ذلك ، وفقا لاعلان المبادئ هرناسج العمل الذي اعتمده المؤتمر العالمي للاصلاح الزراعي والتنمية الريفية (٤) ، والذي أقره المجلس في العام الماضي .

١٧ - ومن المفهوم تماما ان المعونة التقنية لاعداد استراتيجيات القطاعات الغذائية ينبغي أن تكون مكتملة لمطية التخطيط الوطني التي ينبغي للمؤسسات الوطنية أن تضطلع بها على نطاق أوسع . كذلك ينبغي لهذه المساعدة أن تحترم حق السيادة لكل حكومة في اتخاذ قراراتها الخاصة . ولتتمكن البلدان النامية من الاعتماد بصورة متزايدة على خبرتها الفنية الوطنية في اعداد وتنفيذ استراتيجيات القطاعات الغذائية ، يلزم بذل جهد أكبر من أجل توفير التدريب اللازم .

١٨ - وقد أفاد عدد من البلدان بأن لديها عناصر خطة أو نظام أو استراتيجية غذائية موجودة بالفعل ضمن خططها الانمائية الشاملة ، وان كانت لا تستخدم صراحة تعبير " الاستراتيجية الغذائية " . وكل حكومة لها الحق في تقرير ما اذا كان يلزم ايملاء اهتمام باعطاء المسألة أولوية أعلى ، وما اذا كان تخطيط قطاعات غذائية معينة

(٤) أنظر تقرير المؤتمر العالمي للاصلاح الزراعي والتنمية الريفية ، روما ،

١٢ - ٢٠ تموز/يوليه ١٩٧٩ ؛ المحال الى أعضاء الجمعية العامة بمذكرة من الأمين العام (A/34/485) .

— بصرف النظر عن التسمية — امر مفيد لها في تشجيع مزيد من العمل المنسق والفعال ، وتحديد الثغرات في خططها وسياستها الحالية واستخدام الوسائل لسد هذه الثغرات واجتذاب الموارد الاضافية • اما البلدان التي لم تقرر اختيار وضع استراتيجيات فذائية على هذا النحو ، فلا يمكن اعتبارها بداهة على انها لا تمتلك خطة ملائمة لقطاعاتها الغذائية • ويؤكد المجلس من جديد اعلانه السابق بأن — ينهض لوكالات المساعدة الانمائية إلا تجعل من اعداد استراتيجية فذائية وطنية شرطاً للحصول على المساعدة الانمائية •

١٩ — وعلى حين يجب ان تتصف الاستراتيجيات الغذائية بالمرونة ، وان تراعى احتياجات كل بلد وافضلياته ، يدرك المجلس اهمية الخطوط التوجيهية العامة والعريضة التي قدمت بالفعل استجابة لطلب المجلس في أوتاوا • ويوجه المجلس أمانته للعمل على زيادة تطوير هذه الخطوط التوجيهية في ضوء التجارب التي خرجت بها الحكومات والوكالات •

٢٠ — وسوف تساعد المشاورات الخاصة بنشر وتبادل المعلومات بشأن التقدم المحرز والخبرة المكتسبة ، وتنفيذ الاستراتيجيات الغذائية ، على تشجيع التعاون فيما بين البلدان والوكالات •

٢١ — ويؤكد المجلس على انه ينهض تجديد موارد الصندوق الدولي للتنمية الزراعية بمعدل يكفي لتحقيق عملياته بصورة واقعية • وينهض للدول الاعضاء ان تستجيب بصورة نشطة وطجلة لنداء مجلس محافظي الصندوق •

٢٢ — واتفق المجلس على ان توافر المستلزمات الزراعية الاستراتيجية للمزارعين في البلدان النامية يشكل عصراً هاماً في جهودها لزيادة انتاج الاغذية ولهذا اتفق المجلس على النظر في اقتراح بوجوب اتخاذ تدابير دولية لتوفير المستلزمات الزراعية الاستراتيجية بتكاليف معقولة • فير ان وفود جمهورية المانيا الاتحادية ، والدانمرك والملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية ، وهولندا ، والولايات المتحدة الامريكية ، واليابان أثيرت عن اعتقادها بان الاقتراح بحاجة الى ايضاح حتى يتمكن من بحثه •

٢٣ - ويلاحظ المجلس الجهود المبذولة للتصدي لمشكلة الإصابة بذبابة التسي . تسي والتي تشمل ٣٦ بلدا افريقيا جنوب الصحراء عن طريق انشاء لجنة منظمة الأذية والزراعة المعنية باصابة الحيوانات الافريقية بذاة المثقيات . ويطلب المجلس بتقديم دعم قوى لهذه اللجنة .

اعانة الأذية وبرامج التوزيع المباشر

٢٤ - يؤثر الجوع المزمن على ما يقرب من نصف بليون من البشر في البلدان النامية . كما أن فقدان الطاقة البشرية والانمائية بسبب استمرار الجوع يجعل من الحتمي دعم الاجراءات المباشرة للافاثة المبكرة من الجوع . وينبغي وضع برامج عمل مباشرة تتيح خاصة للفقراء المعدمين وشبه المعدمين امكانية الحصول على كميات كافية من الأذية تحقق لهم حياة سليمة ، وتتيح لهم الاسهام في التنمية الاقتصادية الوطنية ، بما في ذلك زيادة انتاج الأذية .

٢٥ - ويلاحظ المجلس أن عددا من البلدان قد نجحت في مساعدة عدد كبير من سكانها من ذوى الدخل المنخفضة للحصول على نصيب أفضل وكاف من الأذية عن طريق اجراءات مثل نظام الحصص ودعم الأذية لتحسين كل من توزيع الأذية والدخل .

٢٦ - ويقترح المجلس لذلك أن تدرس الحكومات ضمن اطار أهدافها الشاملة في مجال التنمية وما يتفق مع ظروفها الاقتصادية والاجتماعية الخاصة ، استخدام برامج للتوزيع المباشر تستهدف بوضوح القضاء على الجوع . ومن الأمور الأساسية لهذا النهج الاعتراف بأن التخفيف من الجوع وسوء التغذية المنتشرين على نطاق واسع يمكن أن ينهض بالتنمية الاجتماعية والاقتصادية الشاملة .

٢٧ - وأثبتت التجربة أن تعميم مثل هذه الاجراءات بصطدم بقبول التكلفة والقيود الادارية والخوف من احتمال أن تزيد من التبعية ، والاعتماد بشكل خاص على الأذية المستوردة ، ويكون لها فعل الحوافز السلبية فيما يتعلق بالانتاج المحلي . وهذه المخاوف حقيقية وينبغي بحثها في كل بلد على حدة . ومن الأهمية بمكان ، بصفة خاصة ، استحداث برامج لدعم الأذية وتوزيعها المباشر بما يساهم فورا في التخفيف من الجوع ويشجع في الوقت ذاته على انتاج الأذية والتنمية الزراعية . كما ينبغي اخضاعها للتخطيط فيما يتعلق ببرامج معونة الأذية الجارية ، التي ينبغي بصورة متزايدة توجيهها عن طريق قنوات متعددة الأطراف .

٢٨ - وفيما يختص بأقل البلدان نموا وأشد البلدان تأثرا ، لن تصبح برامج تخصيص الأذية أمرا ممكنا على نطاق كبير الا بدعم دولي اضافي . وينبغي تقديم مثل هذا

الدعم عن طريق قنوات المساعدة الانمائية القائمة، ويفضل ان يكون على سنوات متعددة
وكمعونة برنامجية مرنة تقدم على اساس منحة ، على ان تعتبر مثل هذه البرامج موقوتة
بطبيعة الحال ، بحيث تختفى تدريجيا في غضون فترة زمنية معقولة عندما يزيد انتاج
الاغذية وتصبح معايير الاستهلاك اكثر موازنة . وعلى الحكومات ان تراعى الحاجة التي
ضمان ألا تتأثر برامج المساعدة الراهنة بصورة عسيرة من جراء توفير موارد لبرامج
تخصيص الاغذية •

٢٩- ويشجع المجلس البلدان النامية المعنية على استحداث برامج لتخصيص الاغذية في
اطار خططها وسياساتها الوطنية، بما في ذلك الاستراتيجيات الغذائية الوطنية؛ ويدعو
البلدان المتقدمة النمو وفيها من البلدان المانحة لتعزيز جهودها اعترافا منها
بالتزامها بايجاد عالم متحرر من الجوع •

٣٠- ويطلب الوزراء من امانة المجلس التشاور مع الحكومات والوكالات المعنية بشأن
زيادة تطوير وتقييم برامج تخصيص الاغذية •

٣١- وينبغي لهذه المشاورات وخبرة البلدان التي تنفذ وتساند برامج تخصيص
الاغذية ان تزود المجلس بأوضح صورة لنطاق برامج تخصيص الاغذية ، وجدواها
وفعاليتها ، والموارد المطلوبة لها ، وذلك كأساس لتقديم اقتراحات اكثر تفصيلا
لأعمال تخصيص الاغذية على المستوى الوطني والدولي •

ثانيا - التخطيط لمواجهة طوارئ أزمة الاغذية

٣٢ - يلاحظ المجلس ما حدث ايجابيا من حيث ابرام اتفاقية جديدة للمعون الغذائية
كان قد اقترحها في اجتماعه السابق ، ورفعت الحد الأدنى المضمون للمعون الغذائي
من ٤٢ الى ٧٦ مليون طن . وفي الوقت ذاته ، فانه ما يدعو للأسف أن الاتفاقية
الجديدة سوف تقتصر على حد أدنى قدره ٧٦ مليون طن من المعون الغذائي وهو
مقدار يقل عن الـ ١٠ ملايين طن المستهدفة كحد أدنى والتي أوصى بها مؤتمر الاغذية
العالمي . ويحث الوزراء بشدة على ضرورة بذل كل جهد لضم مساهمين جدد ولزيادة
التزامات المساهمين الحاليين بحيث يتم تجديد الاتفاقية الجديدة بحلول منتصف
١٩٨١ ، مع ضمان أكيد ألا يقل التدفق الأدنى المطلق للمساعدة عن ١٠ ملايين طن
حتى في حالات ارتفاع الأسعار ونقص الاغذية •

٣٣- وقد طلب الوزراء في العام الماضي ان يبحث صندوق النقد الدولي، في إطار تسهيلات التمويل، جدوى تقديم دعم اضافي لموازن المدفوعات لمساعدة بلدان العجز الغذائي ذات الدخل المنخفض على مواجهة الزيادات في اسعار وارداتها الغذائية. ويعترف الوزراء بأن بلدان العجز الغذائي ذات الدخل المنخفض ليست في وضع يسمح لها بمواكبة الزيادات الطارئة في تكاليف وارداتها الغذائية والتي تتعرض لها بصورة متزايدة. ولذلك يناشد المجلس الحكومات الاعضاء ايملاء اقصى اعتبارا لنتيجة الدراسة التي يجريها صندوق النقد الدولي.

٣٤- ويؤيد المجلس ايضا مبادرة لجنة سياسات المعونة الغذائية وبرامجها لكى تبحث في دورتها القادمة اقتراح منظمة الاغذية والزراعة بان يصبح الاحتياطى الدولى من اغذية الطوارئ في صورة اتفاق ملزم قانونا.

٣٥- ويعرب المجلس عن قلقه لأن مستقبل الاغذية اصبح اكثر خطورة للعديد من البلدان النامية في الثمانينات عما كان عليه في الماضى، باعتبار انها حقبة معرضة لحدوث ازمة غذائية مالم تنفذ التدابير اللازمة. وسوف يزداد تعاظم احتمالات مثل هذه الازمات بسبب تزايد اعتماد البلدان النامية بصورة كبيرة على الواردات الغذائية وظهور الاستخدامات المنافسة للحبوب الغذائية التي بدأ عدد من البلدان حاليا في اعتبارها بمثابة مصدر لكحول الوقود.

٣٦- وفي ظل هذه الظروف أصبح من الواضح أن هناك حاجة ملحة لوضع ترتيبات شاملة تمكن من مواجهة مثل هذه الازمات باستجابة منسقة للتقليل الى الحد الأدنى خاصة من المصاعب التي يواجهها الفقراء في البلدان النامية بسبب هذه الازمات ولتفادى خطر الجوع. ويتحمل المجلس مسؤولية الالاحاق في المطالبة بتطوير مثل هذه الترتيبات. ومع الاعتراف بقية الالتزام الدولي بشأن الأمن الغذائي العالمى وخطة النقاط الخمس لمنظمة الاغذية والزراعة كأطار للعمل، يدعو المجلس المجتمع الدولي لأن يولي اهتماما دقيقا للترتيبات الاضافية المطلوبة بصورة عاجلة على نحو ما هو وارد أدناه.

٣٧- ويكرر المجلس موقفه بأن ابرام اتفاق دولي جديد للقمح له احكام ملزمة قانونا لانشاء الاحتياطي، بالاضافة الى ما يتصل بذلك من احكام اقتصادية اخرى ينبغي ان يشكل نواة أمن غذائي عالمي . وقد علم المجلس بأن المناقشات التي تجرى في مجلس القمح الدولي قد وصلت من جديد الى مرحلة تدعو الى العمل في ان يصبح في الامكان التوصل في وقت مبكر لعقد اتفاق قمح دولي جديد . ويؤيد المجلس هذه الجهود ، ويدعو جميع المعنيين الى الوصول بها الى نهاية مبكرة وناجحة . وفي هذا الصدد أكد المجلس من جديد ان مستوى الاحتياطي يجب ان يكون كافيا لتحقيق استقرار السوق واهداف الامن الغذائي العالمي .

٣٨- ولتمكين مثل هذا الاتفاق من تحقيق مساهمة مناسبة فيما يتعلق بأمن غذائي عالمي ، ينبغي له ان ينص على سرعة انشاء احتياطي كبير يتفق عليه دوليا . وطالب جميع اعضاء المجلس ، فيما عدا ثلاثة ، بضرورة ان يتضمن الاتفاق الجديد احكاما لتقديم مساعدات خاصة ثنائية او متعددة الاطراف للبلدان النامية لتمكينها من المشاركة الكاملة في الاتفاق . ويعتقد الاعضاء الثلاثة المعارضون ، رغم تعاطفهم مع مشاكل البلدان النامية ، ان من الانسب معالجة هذه المسألة اثناء المفاوضات التي يجريها مجلس القمح الدولي . واذا لم يصل اتفاق القمح الدولي الى نتيجة ناجحة بحلول منتصف ١٩٨١ ، رغم التوقعات الحالية ، فانه ينبغي أن ينظر المجتمع الدولي بصورة جدية ، بالتشاور مع مجلس القمح الدولي ، في طرق بديلة على الاقل لانشاء احتياطي طوارئ مناسب الحجم قبل ابرام اتفاق القمح الدولي الجديد ، على أن يدمج هذا الاحتياطي فيما بعد ضمن الاتفاق . وينبغي أن يؤدى انشاء مثل هذا الاحتياطي الى تلافى حدوث خلل بغسير مبرر داخل اسواق الحبوب .

٣٩- وأدرك المجلس بالفعل الحاجة الى مضاعفة الجهود لمساعدة البلدان النامية لتعزيز الأمن الغذائي على الصعيد الوطني ، وطلب من منظمة الاغذية والزراعة والبنك الدولي اجراء تقييم منهجي للاحتياجات كأساس لأي جهد استثماري رئيسي .

ويحث المجلس البلدان المتقدمة النمو وفيها من البلدان القادرة والوكالات الدولية لاسيما منظمة الاغذية والزراعة والبنك الدولي ، على تكثيف جهودها لمساعدة البلدان النامية على اقامة البنية الاساسية الخاصة بأمنها الغذائي ومخزوناتها الغذائية •

٤٠- ونظر الوزراء في اقتراح بشأن تقديم تعهد لمواجهة طوارئ أزمة الاغذية ، مؤداه أن تقبل الحكومات المعنية مدونة لقواعد السلوك لتفادي الأعمال التي تخل باستقرار السوق الدولية للحبوب الغذائية عندما تتوتر أوضاع سوق الحبوب. وسيكون في ذلك نجدة اكبر عدم مواجهة أزمة غذائية عالمية كبرى مثل التي حدثت في ١٩٧٣- ١٩٧٥ • كما تم النظر ايضا في وضع اجراءات امداد احتياطية ، وفي الحاجة السن توفير المزيد من التسوقعات لتجارة الحبوب العالمية ، وفي بعض أحكام خاصة بالبلدان النامية في حالة حدوث ازمت غذائية عالمية ، وذلك كجزء من الاقتراح • ويعتقد المجلس ان شكل التعهد اللازم لمواجهة الازمت الغذائية أوالتفاهم الدولي الذي سيغضى جوانب ادارية مختلفة لمواجهة الازمت ، يستحق المزيد من النقاش ؛ كما يوجه المجلس أمانته الى أن تستكشف كذلك ، مع الوكالات المعنية ، الأنماط الممكنة لمثل هذا الترتيب ، على أن تضع في اعتبارها ، ضمن جملة أمور ، عمل الفريق العامل المخصص الذي أنشأته لجنة الأمن الغذائي العالمي •

٤١- وينبغي لمجلس الاغذية العالمي ان يستمر في مراقبة التقدم المحرز في كل جوانب ترتيبات الامن الغذائي • وينبغي بصفة خاصة أن تراعى في المفاوضات العالمية المقبلة اهمية التقدم المحرز في مجال الامن الغذائي •

٤٢- ويتفق المجلس على أن تلافى الخسائر في الاغذية ، بما في ذلك خسائر ما بعد الحصاد ، يمكن أن يشكل اسهاما له أهميته فيما يتعلق بالامن الغذائي • ولهذا اثنى المجلس على الجهود التي تبذلها الجهات المانحة الثنائية والمتعددة الاطراف في هذا الصدد ، واعرب عن امله في العمل على توسيع نطاق هذه الجهود ، ومواصلة دعائها •

ثالثا - تجارة الأغذية

٤٣- لقد ادرك المجلس دائما ان الحل الطويل الاجل لمشاكل الفقر والجوع وسوء التغذية في البلدان النامية يرتبط ارتباطا وثيقا بانماؤها الشامل ، ولهذا تظهر

أهمية تحقيق توسع منتظم في تجارتها • ولكن هذه الجهود الموسعة لن تتيح للبلدان النامية مجرد تطوير اقتصادها فحسب بل وستساعد في اشباع حاجاتها الفورية من الاستيراد ، وخاصة استيراد الامدادات الغذائية •

٤٤- ولذلك يعرب المجلس من جديد عن قلقه لزيادة الممارسات التجارية الحماائية التي تؤثر على التنمية الاقتصادية للمجتمع الدولي بأسره ، خاصة وأنها تقلل من امكانيات التصدير لدى البلدان النامية وتضر بقدرتها الاقتصادية وتحد من امكانياتها على استيراد الاغذية التي تريدها • وفي هذا الصدد ، يحث المجلس جميع البلدان على بذل افضل جهودها لتتلافى السياسات الحماائية المتزايدة • كما يحث البلدان المتقدمة النمو على تعديل نطاااتها الزراعية واقتصاداتها التحويلية التي تتطلب حمايتها من صادرات البلدان النامية • كما ينبغى للبلدان النامية ان تعيد النظر في سياساتها التجارية بغية تحرير وتوسيع التجارة فيما بينها ، مسهمة بذلك في حل مشاكلها الغذائية •

٤٥- ويلاحظ المجلس ان الجمهور في بلدان كثيرة ، وخاصة في البلدان المتقدمة النمو ، لا يعى دائما الآثار السلبية التي تتركها التدابير الحماائية على رفاهيته وعلى تقدم البلدان النامية • وتعوق هذه التدابير ازالة القيود الهيكلية التي توعدى الى التضخم والبطالة وانخفاض الانتاجية • ويكرر المجلس التوصية التي اصدرها في اوتواو في العام الماضى بأن تبذل الحكومات جهودا مكثفة لا غلام جماهيرها بالتكلفة الحقيقية للزرعة الحماائية •

٤٦- وعلاوة على ذلك ، أولى الوزراء اهتماما خاصا في هذا العام لكل من التركيز الجغرافى المتزايد لانتاج الحبوب ، واختلال الاقتصاد الغذائى العالمى • فاعتماد غالبية العالم على امدادات الحبوب المستوردة هو سبب القلق الذى يعترى كثيرا من الحكومات التي تخشى ان تتسبب العوامل المناخية والادارية بل وحتى السياسية فى اضطراب التوازن الدقيق للاقتصاد الغذائى العالمى وفى اجهاد البلدان النامية المستوردة • ومن ناحية اخرى ، اعترف المجلس بان البلدان الرئيسية المصدرة للحبوب ، قدمت اسهاما قيما للامن الغذائى العالمى • وفى ظل

هذه الظروف، يستصوب استكشاف تدابير لتشجيع زيادة انتاج وتجارة الاغذية بصورة متوازنة على المستوى الاقليمي •

٤٧- ووافق المجلس ايضا على الحاجة الى تركيز الاهتمام على البلدان النامية حيث تزيد الواردات الغذائية بسرعة غير عادية ، وخاصة حينما يرتبط ذلك بمستويات استهلاكية منخفضة ، مع استحداث تدابير خاصة لمساعدة تلك البلدان •

٤٨- وسوف ينظر المجلس في اجتماعه المقبل في الاقتراحات الموجهة صوب هذه الغاية ، وذلك في الاطار الواسع للعلاقات التجارية واثرها على الوضع الغذائي في البلدان النامية •

رابعا - الخلاصة

٤٩- ان المجلس لعل ثقة من ان احراز تقدم منظم في مجال التغلب على الجوع وزيادة انتاج الاغذية أمر ممكن ، وذلك بالرغم من المشاكل العديدة التي مازالت تعوق العمل • وليس هناك نزاع على ضرورة احراز تقدم او على امكانية احراز هذا التقدم • وفي هذا الصدد يدرك المجلس ان حل مشاكل الاغذية وفيرها من المشاكل الاجتماعية والاقتصادية الرئيسية التي تواجه البلدان النامية ، يعتمد بصورة رئيسية على احراز تقدم نحو دعم السلام والأمن الدوليين ، وتخفيف حدة التوتر وتحقيق نزع سلاح حقيقي • وفي ظل هذه الظروف وحدها ، سوف تتمكن الدول من توجيه نسبة متزايدة من الموارد التي تتفق حاليا على تكديس الاسلحة نحو الاهداف الانمائية بما في ذلك استئصال الجوع وسوء التغذية •

٥٠- ويعرب المجلس عن قلقه لتزايد الازمة الغذائية في كثير من المناطق النامية ، ويكرر بصفة خاصة نداءه • لتقديم مساعدة فذائية اضافية للبلدان الافريقية التي تواجه في الوقت الحاضر نقصا خطيرا في الاغذية •

٥١- وبينما تتأهب أمم العالم لتحدد معا استراتيجيتها الانمائية المشتركة للعقد الجديد ولحل اختلافاتها الاقتصادية الرئيسية في اطار مفاوضات عالمية لم يسبق لها مثل

فان المجلس، وفقا لميثاقه ، يود ان يطرح امامها الحاجة الى تركيز مداولاتها على قضايا الازالة والجوع :

- (أ) لا يمكن دعم التنمية ولا السلام في ظل انتشار الجوع وتزايدده ؛
 - (ب) لن يتم التغلب على الجوع في العالم ولن يتم الاسراع بالتنمية بما في ذلك احداث زيادة كبيرة في انتاج الازالة الا ببذل جهد عالمي منسق ؛
 - (ج) ان جوهر مثل هذا الجهد هو اطار من اعمال المساندة المتبادلة ، تقوم بها البلدان المتقدمة النمو والنامية لاحداث تغيير هيكلي في الاقتصاد الغذائي بزيادة التدفقات الاستثمارية في اطار مستوى شامل ومتزايد من المعونة الازالة مع اعطاء اولوية وطنية اكبر لقطاع الازالة . ويعتبر نهج الازالة الاستراتيجية الغذائية امرا مقبولا على نطاق واسع كوسيلة لتحقيق هذه الغاية ؛
 - (د) وينبغي استكمال ذلك بدعم وطني ودولي لبرامج تخصيص الازالة الملازمة وفيها من برامج التوزيع المباشر ، مع ادراك المسؤولية الازالة المشتركة ، الا وهي ضمان غذاء كاف للجميع ؛
 - (هـ) وينبغي تحقيق الامن الغذائي على نحو افضل عن طريق نظام احتياطييات وطنية ينسق دوليا ، ويفضل ذلك اذا امكن القيام بعمل مبكر في اطار اتفاق دولي للقمح يتضمن احكاما اقتصادية مناسبة ؛
 - (و) وينبغي ان يستكمل ذلك ببنية اساسية ملائمة تشمل تقديم المساعدة لتكوين المخزونات ، والنظر في انشاء مرفق تمويلي للازالة وتوفير مستوى اعلى من المعونة الغذائية المضمونة وانشاء احتياطي دولي من الازالة الطوارئ . يكون ملزما قانونا ، واتخاذ ترتيبات متفق عليها لمواجهة الازالة الغذائية ؛
 - (ز) ينبغي لجميع البلدان ان تنظر في اجراء توسع كبير وطويل الاجل في التجارة وحركتها يقترن بتعديلات في الانتاج ويوفر للبلدان النامية فرصا تجارية اكبر ويقضى على القيود التي تعرقل قيام اقتصاد عالمي متسع .
- ٥٢- يوقن المجلس بأن بلوغ هذه الاهداف يمثل اسهاما حيويا في اقامة النظام الاقتصادي الدولي الجديد ووضع الازالة الاستراتيجية الازالة الدولية للعقد المقبل .

الجزء الثاني

سير أطفال المجانين

الفصل الأول

المسائل التنظيمية

ألف - افتتاح الدورة

١- عقدت الدورة الوزارية السادسة لمجلس الاغذية العالمى فى آروشا بجمهورية تنزانيا المتحدة من ٣ الى ٦ حزيران / يونيه ١٩٨٠ وسبقها اجتماع تحضيرى عقد فى روما من ٢٨ الى ٣٠ نيسان / ابريل ١٩٨٠ .

٢- وافتتح الدورة التى عقدت فى المركز الدولى للمؤتمرات بأروشا يوم ٣ حزيران / يونيه ١٩٨٠ ، سعادة ادوارد مورجى أولى سوكونى ، رئيس وزراء جمهورية تنزانيا المتحدة ، وألقى السيد ارتورو تانكورئيس مجلس الاغذية العالمى بيانا كما قرأ المدير التنفيذى للمجلس رسالة خاصة من الامين العام للامم المتحدة كذلك قرأ الرئيس رسالتين من المدير العام لمنظمة العمل الدولية ورئيس الصندوق الدولى للتنمية الزراعية .

٣- ودعا رئيس وزراء جمهورية تنزانيا المتحدة فى كلمته الى بذل جهد عالمى للسيطرة على مشكلة الاغذية . ولا حظ ان المجلس شجع الحكومات الاعضاء بصورة فعالة على اعتماد وتنفيذ تدابير موجهة نحو حل المشاكل الضخمة للاغذية والزراعة والقائمة فى البلدان النامية . وقال ان التنمية لن تكون مجدية الا اذا شارك فيها الشعب على جميع مستويات المجتمع ، كما يحدث فى

برنامج " تعميم نظام القرى الجماعية المتكاملة " في تنزانيا لتشجيع قيام قرى تعتمد على نفسها وهو البرنامج الذي ثبت نجاحه كجهد انطائي شامل • واعربت الحكومة التنزانية عن اعتقادها ان التنمية الزراعية تعد شرطا اساسيا لنجاح اى جهد انطائي ، ولهذا اتخذت خطوات هامة لتسهيل مثل هذه الطفرة ، عن طريق تشجيع المؤسسات المحلية ودعوة الوكالات الثنائية والمتعددة الأطراف لتقديم مساعدتها في كثير من المجالات • واخيرا اعرب رئيس الوزراء عن امله في ان يبذل المجلس جهدا حقيقيا لاستحداث طرق واساليب لتوفير رأس المال والتكنولوجيا لاستغلال موارد الامم النامية الى اقصى حد ممكن •

٤- وقال رئيس مجلس الافذية العالمى انه رغم الاضطرابات السياسية والعسكرية في اجزاء كثيرة من العالم ، ينبغي الا يغفل الانسان اخطر مشكلة تواجه العالم الآن، وهى مشكلة الجوع • ان حق الحصول على الافذية باعتباره اول حق من حقوق الانسان ، يتجاوز السلم والحرب ، ولهذا ينبغي ان يكون الشغل الشاغل للبشرية هو استئصال الجوع من ظهر الارض •

٥- وتتمثل أبرز ملامح التقدم الذى احرز منذ انعقاد الدورة الخامسة للمجلس فى اوتوا فى الحماس الذى اظهرته البلدان النامية والمتقدمة النمو على السواء لاقرار استراتيجيات فذائية وطنية ودعما • وقد اعرب اكثر من ٣٠ بلدا ناميا - معظمها من افريقيا - عن اهتمامها بهذه الاستراتيجيات . ان الوعي المتزايد لدى البلدان المتقدمة النمو بأن التعاون والعمل الملموس ضروريان لتلافي أخطر الأزمات سوف يساعد على حل المشاكل المطروحة أمام المجلس . ويجب على المجلس أن يعمل على تشجيع اعادة بحث الاتجاهات والمواقف التي تقوم عليها عملية صنع القرار من جانب الحكومات والمنظمات الدولية ، وایجاد الارادة السياسية اللازمة لعشد تأييد المجتمع الدولي بصفة عاجلة ، حيث أنه لا يمكن الا عن طريق مثل هذا العمل ايجاد عالم متحرر من الجوع •

٦- واعرب عن امله في ان تجتمع دورة المجلس الحالية في جو من التعاون ، وقال " ان الانسان لا يمكن ان يعيش بمعزل عن الآخرين ، وان كل انسان يمثل جزءا من العالم ، وجزءا من الكل ، وان موت أى انسان يضعفنا لأبنا جزءا من البشرية " •

٧- وقال الأمين العام للأمم المتحدة في رسالته الى المجلس انه ما لم يتمكن المجتمع الدولي من توجيه مزيد من الجهود الوطنية والدولية نحو انشاء نظام غذائي عالمي عادل ومنصف، فسوف يتعرض السلام والتقدم في العالم لخطر جسيم • واثني على المجلس لقيامه بدور يليق بميثاقه بوصفه جهازا تابعاً للأمم المتحدة يتولى تنسيق قضايا الاغذية العالمية • وأحاط بانجازات المجلس في مجال تشجيع استراتيجيات القطاعات الغذائية لرفع مستوى اولوية السياسات الغذائية في الجهود الانمائية الوطنية • كما لاحظ الدور الهام الذي يقوم به المجلس في تسهيل التفاوض بشأن ابرام اتفاقية جديدة للتعويض الغذائي بصورة مستقلة وقيل التوصل الى اتفاق دولي كامل بشأن القمح • كما ان الاقتراحات المعروضة امام المجلس بشأن تخصيص الاغذية والتخطيط لطوارئ الازمات الغذائية تنطوي على اهمية كبيرة وتستحق دراسة دقيقة • وسوف تشكل الاغذية عنصراً حاسماً في الجولة العالمية المقبلة من المفاوضات بشأن المسائل الاقتصادية وفي وضع استراتيجية انمائية دولية لعقد الأمم المتحدة الانمائي الثالث • ويتطلع المجتمع الدولي الى مجلس الاغذية العالمي لمواصلة جهوده من أجل حشد التصميم السياسي للعمل في الوقت المناسب •

بـ أعضاء المجلس

٨ - يتكون المجلس حاليا من الدول ال ٢٦ التالية :

* فابون	اتحاد الجمهوريات الاشتراكية
*** فانا	السوفياتية ***
*** الفلبين	* اثيوبيا
* فنزويلا	*** استراليا
*** كندا	*** (جمهورية - الاتحادية)
*** كولومبيا	* ايران
*** ليبريا	* ايطاليا
* المغرب	*** بربادوس
*** المكسيك	*** بنغلاديش
* ملاوي	*** بوتسوانا
المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا	*** تايلند
*** الشمالية	* ترينيداد وتوباغو
*** نيكاراغوا	* الجمهورية الديمقراطية الالمانية
*** الهند	* الدانمرك
*** هندوراس	*** رومانيا
* هولندا	* سرى لانكا
*** الولايات المتحدة الامريكية	*** السنغال
* اليابان	*** السودان
*** يوفوسلافيا	*** العراق

- * تنتهى مدة العضوية فى ٢١ كانون الاول / ديسمبر ١٩٨٠
- *** تنتهى مدة العضوية فى ٢١ كانون الاول / ديسمبر ١٩٨١
- *** تنتهى مدة العضوية فى ٢١ كانون الاول / ديسمبر ١٩٨٢

جيم - الحضرة

- ٩- حضر الدورة جميع اعضاء المجلس ما عدا ايران ، والسودان ، وقطر ، ونيكاراغوا •
١٠- وبالإضافة الى ذلك كانت الدول والمنظمات التالية ممثلة في الدورة :

الدول غير الاعضاء في المجلس

السويد	الارجنتين
سويسرا	اندونيسيا
سيراليون	انغولا
الصين	باكستان
فيينا	بلجيكا
فرنسا	بورووندي
فنلندا	تونس
الكرسي الرسولي	جمهورية تنزانيا المتحدة
كينيا	الجمهورية العربية السورية
النرويج	جمهورية الكاميرون المتحدة
نيجيريا	رواندا
اليونان	زامبيا

الأمم المتحدة

- برنامج الاغذية العالمي
برنامج الامم المتحدة الانمائي
برنامج الامم المتحدة للبيئة
مؤسسة الامم المتحدة لرعاية الطفولة
المفوض السامي للامم المتحدة لشؤون اللاجئين

الوكالات المتخصصة

البنك الدولي
الصندوق الدولي للتنمية الزراعية
منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة
منظمة الصحة العالمية
منظمة العمل الدولية

المنظمات الأخرى

الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة

المنظمات الدولية الحكومية

الاتحاد الاقتصادي الأوروبي
مجلس القمح الدولي
مصرف للتنمية الأفريقي
منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي
المنظمة العربية للتنمية الزراعية

المنظمات غير الحكومية (٥)

اللجنة الدولية للرى والصرف
مركز اتصالات البيئة
مؤسسة تنزانيا كارتون المحدودة
أعضاء البرلمانات في إيطاليا وأوروبا

(٥) اعطيت عدة منظمات دولية حكومية ومنظمات غير حكومية مركز المراقب على اساس مخصص، وذلك بموجب احكام المادة ٦٣ من النظام الداخلى للمجلس •

دال - أعضاء المكتب

- ١١- انتخب المجلس في الجلسة الثانية من الدورة بتاريخ ٣ حزيران / يونيو ١٩٨٠ السيد فونثالوبولا هويوس (كولومبيا) نائبا لرئيس المجلس لشغل المنصب الشافر عن المدة الباقية للسيد لويس فرناندو ولوندونيو (كولومبيا) الذي لم يتمكن من الاستمرار في منصبه .
- ١٢- وانتخب المجلس في نفس الجلسة السيد دويك فابر (هولندا) مقرا خلفا للسيد هانز لينمان (هولندا) الذي لم يتمكن من الاستمرار في العمل .

وكان أعضاء المكتب للدورة هم :

الرئيس : السيد أرتور ر . تانكو ، الابن (الفلبين)

نواب الرئيس : السيد فونثالوبولا هويوس (كولومبيا)

السيد عبد اللطيف فيساس (المغرب)

السيد امروين مو (الجمهورية الديمقراطية الألمانية)

المقرر : السيد دويك فابر (هولندا)

هاء - جدول الأعمال

١٣- أقر المجلس جدول الأعمال التالي (1 / Rev. 1 / WFC / 1980) للدورة :

- ١- افتتاح الدورة .
- ٢- اقرار جدول الاعمال ومسائل تنظيمية أخرى .
- ٣- قضايا انتاج الاغذية والاستهلاك .
(أ) استراتيجيات القطاعات الغذائية - التقدم والخطوط التوجيهية ؛
(ب) نحو استئصال الجوع : برامج الدعم والتوزيع المباشر للاغذية .
- ٤- التخطيط لمواجهة طوارئ ازمة الاغذية .
- ٥- التجارة الدولية للاغذية .
- ٦- بنود وأنشطة لدورات قادمة لمجلس الاغذية العالمي .
- ٧- تقرير المجلس الى الجمعية العامة .

واو - الوثائق

- ١٤- ادرجت الوثائق المعروضة على الدورة في المرفق الثاني لهذا التقرير .

الفصل الثاني

قضايا انتاج الأغذية واستهلاكها

ألف - الاستراتيجيات الغذائية - التقدم والخطوط التوجيهية

١٥ - ناقش مجلس الأغذية العالمي التقدم المحرز فيما يتعلق بتنفيذ استراتيجيات القطاعات الغذائية ووضع خطوط توجيهية لصياغتها على أساس الوثيقتين WFC/1980/2 و WFC/1980/2/Add.1 . وأشار المدير التنفيذي عند تقديم هذا البند الى أن تعاطف الاهتمام الدولي بالاختلال المتزايد في توافر الأغذية ، والالتزام الوطني المتعاقد بتصحيح هذا الوضع ، قد دفعا المجلس في دورته الخامسة لأن يقترح اعداد استراتيجيات غذائية وطنية للبلدان النامية ، باعتبارها جزءاً من خططها الانمائية الوطنية الشاملة ، لتمكينها من مضاعفة جهودها للوفاء باحتياجاتها الغذائية . وفي الوقت ذاته حث المجلس البلدان المتقدمة النمو والوكالات الدولية على تقديم مساعدات اضافية لهذه الجهود .

١٦ - ومنذ الدورة الخامسة بدأ ٣٢ بلدا ناميا في اعداد استراتيجيات غذائية ، وتلقى أكثر من نصفها عروضاً مؤكدة للمساعدة ، وقطع شوطاً كبيراً في وضع ترتيبات اعداد استراتيجياتها الغذائية . وقدت استراليا ، وايطانيا ، وبلجيكا ، وجمهورية المانيا الاتحادية ، والدانمرك ، وفرنسا ، وكندا ، وهولندا ، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية ، والولايات المتحدة الأمريكية ، واليابان عروضاً مؤكدة للمساعدة ، وأبدت بلدان أخرى متقدمة النمو مساندتها لهذا المسعى . ويعمل المجلس بنشاط مع تلك الحكومات لتيسير ترتيباتها المتعلقة بالمساعدات وتعجيلها . وبالإضافة الى ذلك فان البنك الدولي ، ومنظمة الأغذية والزراعة ، ومصرف التنمية للبلدان الأمريكية ، تشارك جميعها في عملية تقديم المساعدات لعدد من البلدان النامية .

١٧ - وهذه الاستجابة لمبادرة المجلس تبرهن على وجود تصميم متزايد على اتخاذ اجراءات أكثر فعالية للتغلب على المشاكل الغذائية . وقد أتاحت استراتيجيات القطاعات الغذائية للبلدان النامية وسيلة للتعرف على الثغرات الهامة في

سياساتها وخططها الوطنية الحالية ولا تخاذ تدابير لسد هذه الثغرات في المتطلبات الأساسية ، وذلك بدعم المؤسسات كي تعد مقترحات استثمارية ، أو توفير الخدمات الضرورية للمزارعين ، أو تحديد الاحتياجات الهامة من الهياكل الأساسية تحديدا واضحا ، أو الاهتمام بمشاريع التمويل الرئيسية ، أو ضمان تمكين أولئك الذين لا يمكن سد حاجاتهم الغذائية إلا عن طريق برامج خاصة من الحصول على دخل كاف . وعند تحديد مجموعات المتطلبات فإن نهج الاستراتيجية الغذائية يصبح في خدمة الأوضاع والتوجيهات السياسية لكل بلد على حدة . وكما ورد في التقرير المعروض على المجلس ، تتمثل العناصر الأساسية لاستراتيجية القطاعات الغذائية فيما يلي : ' ١ ' اطار تخطيطي واسع لتحديد الاهداف ومراجعة السياسات ووضع أولويات مختارة للعمل ، ' ٢ ' الوسائل المؤسسية للعمل وفق هذه الأولويات ، ' ٣ ' الاسراع بتحديد المشروعات والبرامج الغذائية ، على أن يعقب ذلك حشد موارد تقنية ورأسمالية اضافية .

١٨ - وما يقرب من ثلثي البلدان التي تطلب مساعدة لاعداد استراتيجيات غذائية توجد في افريقيا ، حيث مشكلة الغذاء على أشدها من كثير من النواحي وحيث وسائل التصدي لها هي الأقل كفاية . والتركيز الواسع الانتشار على استراتيجيات الأفضية الوطنية من قبل الحكومات الافريقية دليل على تصميمها على حل مشكلة الغذاء مرة واحدة وإلى الأبد ، وتحد للمجتمع الدولي لتقديم الدعم على نطاق كبير لهذا الجهد الفريد . وقد كان اعطاء أولوية أعلى لزيادة الاكتفاء الذاتي الغذائي في اطار التنمية الشاملة والريفية في البلدان النامية هدفا رئيسيا للمجلس منذ عام ١٩٧٥ . والالتزامات الوطنية بتحقيق هذه الأولوية الأعلى عن طريق خطط أو نظم أو استراتيجيات غذائية - وهنا لا تهم التسمية - تستحق كل مساندة من جانب المجلس ، كما تستحق دعم المجتمع الدولي من أجل توفير الموارد الضرورية على أساس الأولوية .

١٩ - وفي أثناء النقاش الذي جرى حول هذا البند من بنود جدول الأعمال ، أعرب المجلس عن ارتياحه للأولوية الزائدة التي أعطتها مجموعة كبيرة من البلدان النامية للتصدي لمشاكلها الغذائية عن طريق نهج شامل لتخطيط القطاعات الغذائية .

وان اعتماد ٣٢ بلدا ناميا مثل هذا النهج يعكس رغبتها في استخدام الاستراتيجية الغذائية بوصفها آلية أساسية لاعطاء الاغذية أولوية أعلى في اطار أهدافها الانمائية الشاملة ، ولضمان فعالية التنسيق والعمل على المستويين الوطني والدولي . وكان المجلس متفقا بصفة عامة مع البيان الذي قدمته مجموعة ال ٧٧ في روما حول هذا الموضوع، وأيد زيادة تطوير استراتيجيات القطاعات الغذائية ، وأكد على الحاجة الى ادراج هذه الاستراتيجيات بالكامل في السياسات والخطط الانمائية الوطنية ، غير انه أكد على ان وجود استراتيجية غذائية وطنية ينبغي ألا يكون في ظل أى ظرف من الظروف شرطا مسبقا للحصول على المعونات الانمائية .

٢٠ - واتفق على أنه ينبغي لآلية استراتيجية غذائية أن تؤدي مباشرة الى قيام البلد المعني باتخاذ قرارات استثمارية عملية لها صلة بالسياسات والبرامج والمشاريع . وعلى حين اتفق الوزراء على انه ينبغي للاستراتيجية ان تولي اهتماما متكافئا لجوانب الانتاج والتوزيع والاستهلاك من مشكلة الاغذية والجوع ، أشار البعض الى انه ينبغي للاستراتيجية أيضا أن تتناول القضايا الاخرى الخاصة بالسياسة الهيكلية الوطنية والدولية والمتصلة بالامن الغذائي والتنمية . ورئي أيضا أنه ينبغي للاستراتيجية الغذائية أن تتضمن ، الى جانب ذلك ، تدابير لتوفير المدخلات التقنية والمالية اللازمة لنجاح تنفيذ مشاريعها وبرامجها . ورأت غالبية الوفود ضرورة تقديم موارد اضافية لتطوير الاستراتيجية الغذائية بما لا يقلل من أهمية المشاريع والبرامج القائمة أو يتداخل معها .

٢١ - وما شجع الاجتماع ان عددا من وكالات المساعدة الانمائية الرئيسية ، مثل البنك الدولي ، ومنظمة الاغذية والزراعة ، ومصرف التنمية للبلدان الامريكية ، ومنظمة العمل الدولية ، وبرنامج الامم المتحدة الانمائي ، ومنظمة التعاون والتنمية فسي الميدان الاقتصادي ، قد أبدت اهتماما شديدا بمساعدة البلدان النامية في صياغة استراتيجياتها الغذائية وتنفيذها . وطالب عدد من الوزراء هذه الوكالات وغيرها من الوكالات الدولية بزيادة تقديم المساعدة في هذا الشأن . وفي هذا الصدد شدد على أن أنماط الدخل وتوزيع الأغذية لها علاقة مباشرة بالجوع وسوء التغذية . وقيل ان الوكالات الانمائية المتعددة الأطراف مهياة بصفة خاصة لمساعدة البلدان النامية في جهودها ، عن طريق نظام توزيع أكثر عدالة ، لربط زيادة الانتاج الغذائي بالاستهلاك .

٢٢ - غير أن معظم وفود البلدان النامية اعترفت بأن الحل النهائي لمشكلة الأفضية يوجد في أيديها ، وأن زيادة استهلاك الفرد يجب أن تتحقق في المدى الطويل عن طريق زيادة الانتاج المحلي • وفي هذا الصدد ، أشار أحد الوفود الى أنه لا تخصص موارد بالقدر الكافي للبحوث الزراعية في البلدان النامية لتحسين أساليب وتكنولوجيا الانتاج •

٢٣ - واتفق معظم الوفود على أنه ينبغي للاستراتيجيات الغذائية أن تيسر حشد موارد مالية إضافية لقطاع الأفضية ، وأن تؤدي الى مزيد من برامج الدعم في مجال تقديم القروض والمساعدات التقنية • غير أنه كان هناك تشديد على أن الربط بين السياسات والمشاريع الملائمة لن يكفى في حد ذاته • ولكي يتم حشد الموارد المطلوبة ينبغي استكمال جهود البلدان النامية بزيادة المساعدات التي تقدمها البلدان المتقدمة النمو والوكالات الدولية • وسوف يعتمد نجاح جهد الاستراتيجية الغذائية بشكل حرج على استعداد هيئات تقديم المساعدة الانمائية لجعل قطاع الأفضية والزراعة موضع اهتمام خاص في برامج مساعداتها لتلك البلدان التي تسعى للحصول على مثل هذه المساعدة ، وعلى استعدادها لتوفير الموارد الرأسمالية والتقنية الاضافية اللازمة لتنفيذ هذه البرامج • وحثت بعض الوفود مجلس الأفضية العالمي على ربط العناصر الرئيسية لاستراتيجية غذائية وطنية باستراتيجية دولية للقطاعات الغذائية يتولى المجلس متابعتها • وعدد القيام بذلك ، ينبغي ايلاء اعتبار خاص لوضع مجموعة من التدابير لاحتواء تكاليف المدخلات الآخذة في التصاعد وضمان تناسب الامدادات مع الاستراتيجيات الوطنية •

٢٤ - وعادت وفود كثيرة التأكيد على أهمية بلوغ الرقم الأساسي المستهدف للمساعدة الانمائية ، وهو ٧. في المائة من الناتج القومي الاجمالي في أقرب وقت ممكن • وقالت الوفود أنه اذا قامت البلدان الكبرى الأربعة في لجنة المساعدة الانمائية ، والتي تستأثر فيما بينها بنسبة ٧٤ في المائة من الناتج القومي الاجمالي لأعضاء هذه اللجنة ، ببذل كل جهد ممكن لرفع مستوى مساعداتها الانمائية حتى تزداد اقترابا من الرقم المستهدف ، لأدى ذلك الى زيادات كبيرة في المساعدة

الانمائية . ورأى بعض الوفود أيضا أنه ينبغي للمجلس أن يوسع جهوده لكي يصل في أقرب وقت ممكن إلى الرقم المحدد لزيادة الانتاج الغذائي وهو ٨٣ بليون دولار (بأسعار ١٩٧٥) ، منها ٦٥ بليون دولار من دولارات الولايات المتحدة بشروط تساهلية . وعلى حين وصل اجمالي تدفقات الموارد الخارجية المتلزم بها مباشرة للأغذية والزراعة في عام ١٩٧٨ إلى ٥ بلايين دولار من دولارات الولايات المتحدة بأسعار ١٩٧٥ ، أي بزيادة قدرها ٢٨ في المائة عن عام ١٩٧٧ ، فإنه سيلزم تحقيق زيادات سريعة في تدفق المساعدة الخارجية لاستكمال الجهود المتزايدة التي تبذلها البلدان النامية من أجل تطوير وتنفيذ استراتيجياتها أو نظمها أو خططها الخاصة بالقطاعات الغذائية استكمالا أكثر فعالية .

٢٥ - وأحاط المجلس مع الارتياح الشديد بقرار الحكومة الإيطالية ، كما نقله ممثلها ، بزيادة مساهمتها الانمائية الرسمية ، بحلول عام ١٩٨٣ إلى معدل المعونة الانمائية الرسمية السدى تقدمه بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ، محسوبا على أساس نسبة مئوية من الناتج القومي الاجمالي . وسوف يمثل هذا زيادة قدرها ٥ بلايين دولار من دولارات الولايات المتحدة في ثلاث سنوات ، سيخصص ٦٠ في المائة منها للمساعدة الغذائية والزراعية . ودعا الممثل الإيطالي إلى تخفيض النفقات العسكرية بنسبة ١٠ في المائة ، على أن تخصص الموارد المفرج عنها هكذا لحل مشكلة الغذاء والجوع .

٢٦ - وكان هناك اتفاق عام على أنه يلزم مزيد من التعاون الدولي لنجاح اعداد وتنفيذ استراتيجيات القطاعات الغذائية . وينبغي إيلاء اهتمام خاص للمراحل الثلاث التي تمر بها الاستراتيجية الغذائية ، وهي : مرحلة الاعداد ، ومرحلة التنفيذ ، ومرحلة الاستعراض الدوري .

٢٧ - وفيما يتعلق بمرحلة الاعداد ، اتفق المؤتمر على أنه بينما يجب على البلد النامي المعني أن يتولى مسؤولية تحديد أهداف الاستراتيجية الغذائية وتكوينها ، ينبغي أن تكون هناك أيضا مشاورات مكثفة فيما بين البلدان النامية والجهات المانحة المعنية ، لوضع اطار تصمم فيه الاستراتيجية الغذائية ، ولتحديد المساعدة التقنية والترتيبات المؤسسية المطلوبة .

٢٨ - وفيما يتعلق بمرحلة التنفيذ ، فإن التعاون الفعال بين الدول النامية ووكالات المساعدة الانمائية ذو أهمية حيوية : إذ كثيرا ما أدى انعدامه الى نتائج مخيبة للآمال . وقد رأى عدد من الوزراء أن على المجلس ان يساعد في تنظيم اجتماعات لمتابعة الاستثمار بين البلدان النامية والمانحين المعنيين يلتزم المشاركون فيها باتاحة التمويل وبتنسيق جهودهم لتنفيذ استراتيجيات غذائية . وكان هناك اتفاق عام على أنه ينبغي لامانة المجلس أن تتولى تنسيق هذا الجهد وموافاة المجلس بتقارير عن التقدم المحرز في هذا الصدد . الا أن وفدا واحدا من الوفود الأعضاء اعتبر انشاء مثل هذا المحفل الخاص بالاستثمارات الغذائية غير ضروري .

٢٩ - وضمانا لتنفيذ استراتيجيات الاغذية تنفيذا فعالا ، وخاصة بالنظر الى الخبرة المحدودة بهذا النهج المتاحة حتى الآن ، اقترح استعراض التقدم بصفة منتظمة . وقيل انه ينبغي للمجلس ، كجزء من مهمة استعراض ذلك التقدم ، ان ينظم على المستوى الاقليمي مشاورات أو حلقات عمل لتبادل وتقييم خبرة البلدان النامية والوكالات التي تضطلع باستراتيجيات القطاعات الغذائية ، وذلك بغية اعداد مجموعة شاملة من الخطوط التوجيهية للاستراتيجيات . وعبر العديد من وكالات المساعدة المتعددة الأطراف والثنائية عن اهتمامها بتسهيل اشراك كل البلدان المعنية في أعمالها في هذا الصدد كلما كان ذلك ضروريا ، على حين عرض وفد المكسيك اشراك المجلس في خبرة حكومته حتى يتسنى للآخرين الافادة من نهجها ، وعم ورقة تبين الأنشطة ذات الصلة . ووافق المجلس على مداومة ادراج بند في جدول أعماله السنوي بشأن استعراض استراتيجيات الاغذية والتقدم المحرز في صياغتها وتنفيذها ، وأصدر تعليمات الى أمانته للاضطلاع باستعراضات سنوية لاستراتيجيات الاغذية ، بالتنسيق مع البلدان المعنية ، في شكل تقرير مرحلي يشمل معلومات عن الخبرة المكتسبة .

٣٠ - وعبر المدير العام لمنظمة العمل الدولية ، في رسالته التي أبرق بها الى المجلس ، عن تأييد شديد لنهج استراتيجيات الاغذية الذي يسير عليه المجلس والذي يدمج اجراءات انتاج الاغذية وتوزيعها واستهلاكها من أجل التغلب على الجوع وسوء التغذية . وقال ان بوسع منظمة العمل الدولية أن تقدم اسهاما

مفيدا في صياغة استراتيجيات الاغذية وذلك بتزويد المجلس والحكومات المعنية بنتائج دراساتها الاستقصائية عن العمالة ، وان المنظمة مستعدة أيضا للاشتراك في استعراضات استراتيجيات الاغذية التي تتناول جوانب العمالة وتوزيع الدخل ، والتركيز على قطاع الاغذية والزراعة بوصفه من العناصر الرئيسية في عمل أفرقتها الاقليمية المعنية بالعمالة .

٣١ - وقال ممثل برنامج الامم المتحدة للبيئة ان من اللازم أيضا أن تتصدي استراتيجيات القطاعات الغذائية للقضية طويلة الاجل الخاصة بوقف تدهور قاعدة الموارد الطبيعية ودعمها لضمان استمرار الانتاج الغذائي . وأكد بعض الوفود على الحاجة الى بذل جهد شامل لاستئصال داء المثقبيات .

٣٢ - ووافق المجلس بالاجماع على الاقتراح الذي قدمه وزير زراعة كندا والذي يقضي بأن يطلب المجلس من الامانة اعداد بيان أو قائمة تحدد من الذي يتولى بالفعل العمل على الصعيد الدولي في قطاع العون الغذائي والتنمية الزراعية ، وما الذي يفعله . واغلب الظن ان مثل هذه القائمة ينبغي أن تشمل الوكالات والمنظمات سواء داخل منظومة الامم المتحدة أو خارجها . ويقضي الاقتراح أيضا بأن تعد الامانة بالتعاون مع الوكالات المعنية ، نوعا من نظام الاسناد الترافيقي يتيح للوزراء أن يروا كيف يتسنى لهذه الوكالات وبرامجها أن تعمل معا على تحقيق استراتيجياتها الشاملة في مجال قطاع الاغذية التي ينبغي أن تستوعب نفس انواع عناصر خطط الاغذية الوطنية تقريبا - وهي معونات أفذية الطوارئ، ومعلومات البرامج الغذائية، والمساعدات التي تقدم للتنمية الزراعية ، والبحوث الزراعية ، بما في ذلك تطبيق العلم والتكنولوجيا لافراض التنمية الزراعية ، وتمويل الواردات من الاغذية ، ومواجهة الازمات الغذائية ، واحتياجات الاغذية والتخزين والنقل . واقترح احد المندوبين ان تبدأ عملية الحصر هذه على الصعيد دون الاقليمي .

٣٣ - واتفق المجلس على أنه اذا تسنى للوزراء المكلفين باتخاذ قرارات على قد كبير من الاهمية فيما يتعلق برفاهية العديد من الشعوب الحصول على مثل هذه الوثيقة فانهم سيكونون في موقف أفضل لتفهم النظام الذي يتناولونه ، وتحديد المجالات التي تسودها البلبلة والمصاعب ، وتجنب اعطاء توجيهات متضاربة أو متناقضة الى مجموعة الوكالات الدولية . وينبغي للمجلس ، وهو يسدى المشورة الى البلدان

النامية باتباع مناهج متكاملة تماما ، ألا ينسى الولاية المناطة به وهي مراقبة الحالة الغذائية العالمية، وحشد الدعم، والسعي من أجل تحقيق اتساق الجهود الشاملة التي تبذلها الحكومات والوكالات لحل مشاكل الأغذية العالمية؛ كما ينبغي له وهو يفعل ذلك أن يركز اهتمامه على أسباب عدم الأمن الغذائي العالمي ، وأن يستمر في العمل من أجل تحقيق الهدف المتمثل في وضع استراتيجية عالمية فعالة على نحو أتم لقطاع الأغذية والزراعة.

٣٤ - ولاحظ المجلس بارتياح أن مجلس محافظي الصندوق الدولي للتنمية الزراعية قرر بالاجماع ضرورة تجديد موارد الصندوق . وطلب الوزراء الى كل الدول الأعضاء في الصندوق الدولي للتنمية الزراعية الاستجابة بصورة نشطة وعاجلة وذلك بزيادة مساهماتها في المؤتمر المقبل لاعلان التبرعات الذي سيعقده الصندوق ، ضمنا لقيام الصندوق ، وهو يعنى بصفة خاصة بصغار الزراع والزراع المعدمين ، بتأدية دور موسع في قضية حل مشاكل الأغذية في العالم .

٣٥ - وقال ممثل المملكة المتحدة انه يود أن يسجل أنه في الوقت الذي ستستمر فيه استراتيجية المعونة التي تتبعها حكومته في ايلاء الاعتبار للحاجات الخاصة للفقراء ولدور الأغذية والزراعة في التنمية ، فان التوصيات بزيادة المساعدة الانمائية الرسمية ، سواء في مجموعها أو ما يستخدم منها في أغراض محددة ، يجب النظر اليها بالمقارنة بما تعتمده الحكومة من تخفيضات في النفقات العامة على مدى السنوات الثلاث المقبلة .

٣٦ - وقال عدد من الوفود ان حل مشاكل الأغذية والمشاكل الاجتماعية والاقتصادية الرئيسية الرئيسية الأخرى التي تواجه البلدان النامية يتوقف في المقام الأول على التقدم المحرز في سبيل تعزيز السلم والأمن الدوليين ، وتوسيع نطاق الانفراج وتحقيق نزع سلاح حقيقي . وفي ظل هذه الظروف وحدها سوف يتسنى للدول أن توجه نسبة متزايدة من الموارد التي تنفق حاليا على تكديس الأسلحة نحو الأهداف الانمائية ، بما فيها استئصال الجوع وسوء التغذية .

باء - في سبيل استئصال الجوع: برامج اعانة الأغذية والتوزيع المباشر للأغذية

٣٧ - نظر المجلس في البند ٣ (ب) من جدول الأعمال المعنون "في سبيل استئصال الجوع:

برامج اعانة الأغذية والتوزيع المباشر للأغذية" على أساس الوثيقتين WFC / 1980 / 3 و 1 WFC/1980/3/Add. ، وأشار المدير التنفيذي في بيانه الاستهلالي الى أن البرامج الحالية للتنمية والاعانة لا تتصدى بصورة كافية لمشكلة الجوع في العالم وأن من الضروري اتخاذ تدابير أكثر مباشرة لعكس اتجاه الجوع الجماعي المتزايد . وليس هناك عوض أو بديل عن تحقيق زيادة كبيرة في انتاج الأغذية وتوفيرها على نطاق أوسع . ويجب أن تعتم أي اجراءات اضافية أكثر مباشرة على نحو يكفل التخفيض التدريجي للتنمية من جانب البلدان والأسر التي تعيش داخلها . ومن الأمور الجوهرية لأي هجوم مباشر على الجوع، الادراك بأن التخفيف من الجوع وسوء التغذية على نطاق واسع يمكن أن يشجع التنمية الشاملة .

٣٨ - وفي الدورة الخامسة اصدر المجلس توجيهاته الى الامانة لتقييم التجربة فيما يتعلق بمختلف التدابير المتصلة بالاستهلاك الغذائي والتغذية مع التأكيد على أهمية ربطها بجهود انتاج الاغذية داخل اطار خطط غذائية وانمائية شاملة . وأشارت نتائج تقييم الامانة لبرامج اعانة الاغذية الاستهلاكية او تخصيص الاغذية في بلدان مختارة، الى انها يمكن ان تصبح اداة فعالة لزيادة استهلاك الاغذية لدى المحتاجين بصورة تخفف من الاهداف الانمائية ، وأن من الواضح ان لها أهمية في مجموعة السياسات والبرامج الانمائية ، كتدابير مؤقتة يتم التخلي عنها تدريجيا كلما تحسن انتاج الأغذية وتوزيعها . ويجب على مساعدة خاصة للبلدان النامية التي تلتزم بتحقيق اكتفاء ذاتي نسبي في الاغذية والتي تعمل على خفض الجوع وسوء التغذية . ويعنى ذلك زيادة كل من معونة المشاريع الموجهة لاستثمارات محددة ومعونة البرنامج الشامل لتوفير المرونة اللازمة لتحقيق الهدف . ويهدف الاقتراح الخاص بتقديم منح عن طريق برنامج تخصيص الاغذية في اطار خطط الاغذية الخاصة بكل دولة ، الى دعم التدابير التي تعالج كلا من الحاجة الى الاغذية العاجلة والاسباب الكامنة للجوع . وعلى حين أن برامج تخصيص الاغذية موجهة اساسا الى الجوع ، فانها

يجب أن تستهدف حفز زيادة الانتاج كما ينبغي تخطيطها بعناية جنبا الى جنب مع برامج المعونة الغذائية الجارية .

٣٩ - وأكدت مداولات المجلس من جديد الحاجة الى زيادة التدابير المباشرة لمعالجة الجوع وسوء التغذية على الفور ، الأمر الذي يجب بجلاء أن يكون مكملا وداعما للجهدود الانمائية التي تستهدف زيادة انتاج الأغذية وتوفر فرص العمالة والدخل للسكان ذوى الدخل المنخفض . ومن الواضح أن مشكلة الجوع مشكلة اجتماعية تتطلب عملا اجتماعيا - اقتصاديا وعملا اجتماعيا - سياسيا ، بما في ذلك اتخاذ تدابير كذلك الواردة في خطة العمل التي تم اعتمادها في المؤتمر العالمي للإصلاح الزراعي والتنمية الريخية في عام ١٩٧٩ .

٤٠ - وتم التسليم ببرامج اعانات الأغذية الاستهلاكية أو برامج تخصيص الأغذية بوصفها واحدا من الاختيارات العملية للعمل المباشر . ولوحظ أن هذه البرامج قد نجحت فسي بعض البلدان في المساعدة على زيادة استهلاك الأغذية بين السكان المحتاجين مع السماح بوجود سياسة تشجيعية لأسعار المنتجات الزراعية ، وهي سياسة لازمة لزيادة انتاج الأغذية . غير أن الاجتماع لاحظ الخبرة المحدودة المكتسبة حتى الآن والمشاكل الادارية الكبيرة التي لا بد من مواجهتها عند تنفيذ برامج التخصيص . وأشارت بعض الوفود بتوخي الحيطة في الأخذ ببرامج التخصيص منوهة بمخاطر احتمال أن تزيد هذه البرامج من تبعية البلدان النامية . وأعرب عن القلق بشأن تكاليف مثل هذه البرامج وكيفية تحقيق التوازن الصحيح بين الاستثمارات في التنمية وتقديم الاعانات للأغذية الاستهلاكية من أجل الجائعين . وقال أحد المتحدثين ان الاعانات - حتى بالمستوى الذي تفرض فيه أعباء كبيرة على ميزانية البلد - تعتبر بالنسبة لبلده ، الذي له ماض طويل في برامج اعانة الأغذية والتوزيع المباشر للأغذية ، واجبا أخلاقيا ، وان مدخلات الموارد البشرية لا تقل أهمية عن مدخلات الانتاج الزراعي . وأضاف ان الفكرة القائلة بأن اعانات الأغذية الاستهلاكية تؤثر بصورة سلبية على الانتاج المحلي للأغذية ، تشكل مفهوما خاطئا على ضوء التجربة التي خاضها بلده ، الذي ازداد فيه انتاج الأغذية في الوقت الذي كان يأخذ فيه بنظام مكثف للاعانة .

٤١- وايدت وفود قليلة اقترح المدير التنفيذي الوارد في الوثيقة (WFO/1980/3) بوضع نظام دولى لتخصيص الاغذية ، فيران معظم الوفود رأته سابق لأوانه فى ضوء التجربة المحدودة فيما يتصل ببرامج التخصيص الوطنية والموقف الشامل للمساعدة الانمائية التي قصرت بكثير عن تحقيق الرقم المستهدف للمساعدة الانمائية الرسمية والذي يبلغ ٧.٧ في المائة من الناتج القومي الاجمالي . غير أنه كان هناك اجماع على الحاجة الى استقصاء ودراسة جدوى برامج التخصيص الوطنية فى البلدان المعنية كل على حدة . وعد استقصاء الاختيارات المتعلقة بالتخصيص ، رئي أن من الضروري وضع برامج تكون مرتبطة بالعمالة والجهود التي تدر الدخل وتنشط انتاج الاغذية وتسهم فى التنمية على خلاف التدابير الخيرية . وكان من رأى أحد الوفود أن من الاهمية بمكان فى هذا الصدد ألا تطبق نظم الاعانة الا فى الحالات التي توجد فيها امكانيات لزيادة الانتاج المحلى وحيث يمكن ربطها بفرص محددة لتوفير العمالة للمستفيدين من البرنامج ، مع تفادى الازدواجية مع البرامج الجارية وتجنب زيادة تبعية البلدان والأسر داخل البلدان . ولتحقيق هذه الأهداف ، اتفق بصفة عامة على أنه يمكن معالجة برامج التخصيص بصورة أفضل ضمن اطار الاستراتيجيات الغذائية واخطط الانمائية الوطنية .

٤٢- ولمواصله الجهود وفقا لهذه الخطوط ، حث الاجتماع الامانة على التشاور مع الحكومات والوكالات المهتمة بالأمر خلال ١٩٨٠ بهدف اجراء مزيد من الدراسة لجدوى نهج التخصيص المختلفة فى مختلف الظروف الاجتماعية - الاقتصادية ومواصلة استكشاف الانماط الممكنة للتعاون الدولى تدعيا للبرامج الوطنية لتخصيص الاغذية . وان نتائج المشاورات وخبرة البلدان التي تقوم بتنفيذ وتدعيم برامج ، بجانب مزيد من الدراسات التقنية ، ينبغي ان تعطي المجلس فى دورته السابعة صورة اكثر دقة عن نطاق برامج التخصيص وجدواها وفعاليتها واحتياجاتها من الموارد ، بحيث يمكن على اساسها تقديم مقترحات اكثر تفصيلا بشأن تدابير تخصيص الاغذية على الصعيدين الوطني والدولي . وقد عرضت بعض البلدان المساهمة بخبراتها فى اجراء مزيد من الدراسة وتقديم المساعدة لجهود التخصيص الوطنية .

٤٣ - وفيما يتعلق بالمساعدة المالية الدولية لبرامج التخصيص الوطنية ، اقترحت مجموعة الـ ٧٧ ضرورة الاسترشاد بالمبادئ التالية عند النظر في أشكال المساعدة :

(أ) يجب أن تشكل الموارد المقدمة اضافة للمساعدة الانمائية القائمة والمخططة (وفي رأى أحد البلدان علاوة على الرقم المستهدف للمساعدة الانمائية الرسمية المحدد بنسبة ٧.٠ في المائة من الناتج القومي الاجمالي) ، ويجب بصورة خاصة ألا يكون لها أثر عكسي على الرقم المستهدف لبرنامج الأغذية العالمي من التبرعات للفترة ١٩٨١-١٩٨٢ والذي يجب أيضا تجاوزه ؛

(ب) ينبغي أن تقدم المساعدة على أساس منح بنسبة مائة في المائة ومع تقديم التزامات لسنوات عديدة في صورة برنامج مرن بدلا من معونة للمشاريع ؛

(ج) ينبغي عدم انشاء أى آلية مؤسسية جديدة لهذا الغرض ؛

(د) ينبغي تجنب زيادة التبعية وتقديم المساعدة لحل مشاكل البلدان النامية فيما يتعلق بالانتاج والتوزيع والاستهلاك .

٤٤ - وكانت العلاقة بين مخصصات الأغذية والمعونة الغذائية أحد أوجه الاهتمام الرئيسية للاجتماع. وكان هناك تأييد واسع النطاق للحاجة الى زيادة المعونة الغذائية تدعيا للتوسع في برامج التوزيع المباشر مثل برامج الغذاء مقابل العمل وبرامج التغذية للمجموعات الضعيفة. وذكر مثل منظمة الأغذية والزراعة أنه ليس لدى منظمته أى اعتراض على الهدف أو المبدأ الذى يقوم عليه اقتراح مجلس الأغذية العالمي بشأن برامج اعانة الأغذية وبرامج التوزيع المباشر للأغذية، ولكنها تخشى أيضا أن يؤدى اتباع نظام لمخصصات الأغذية الى تحويل الموارد النادرة بعيدا عن البرامج الفعالة الراهنة، وخاصة عن برامج المعونة الغذائية التابعة لبرنامج الأغذية العالمي. وقال ان منظمته ان تشعر بالقلق ازاء استمرار النقص في موارد برنامج الأغذية العالمي ، تولى الأمانة العليا الى تحقيق الرقم المستهدف من التبرعات وقدره بليون دولار من دولارات الولايات المتحدة للفترة ١٩٨١-١٩٨٢ والى زيادة موارد برنامج الأغذية العالمي في المستقبل. وأبلغ مثل برنامج الأغذية العالمي الاجتماع بأن مايزيد عن ٦٠ في المائة من الالتزامات الجديدة للبرنامج هي عام ١٩٧٩ تستهدف دعم برامج التنمية الزراعية والريحية وأن ١٥ في المائة منها توجه لبرامج الاطعام الخاصة بالمجموعات الضعيفة. وقد تضاعفت قيمة معونة أغذية الطوارئ ١٢ مرة أى أنها زادت من ١.٦ من بلايين دولارات الولايات المتحدة في عام ١٩٧٢ الى

١٢٠ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة في عام ١٩٧٩. وأضاف أن برنامج الأغذية العالمي مهتم بالوصول الى المحتاجين ، وأنه سعى لربط المعونة الغذائية بصورة أوثق بجهود واهتمامات الانتاج والتغذية للنهوض بدور المرأة في التنمية. كما أكد أهمية البرمجة المشتركة بين برنامج الأغذية العالمي والوكالات الاخرى .

٤٥ - وفي هذا الصدد قال ممثل العراق ان بلاده تقدم مساعدة كبيرة للبلدان النامية ذات الآراء والأفكار المماثلة للتغلب على آثار التضخم . وقد قدمت بالفعل ما يزيد على ٢٥ مليون دولار على شكل قروض طويلة الأجل بدون فوائد ، وأكثر من ١٥٠٠ مليون دولار في صورة قروض وهبات أو أشكال أخرى من المساعدة لاغراض مختلفة تتضمن تنمية امكانيات الانتاج الزراعي .

٤٦ - وأكد المدير العام لمنظمة العمل الدولية ، في رسالته الى رئيس المجلس ، أهمية استراتيجيات الأغذية وبرامج اعانة الأغذية والتوزيع المباشر للأغذية كأدوات لمحاربة الفقر والجوع وسوء التغذية والمساهمة في زيادة الدخل الحقيقية. وسوف يصبح لبرامج التخصيص أثرها الدائم اذا ما ربطت بالعمالة ومخططات زيادة الدخل. وقال ممثل البنك الدولي ان البنك يبذل جهودا للمساعدة في وضع نظم لتسليم الأغذية تتسم بالفعالية بالمقارنة بالتكاليف وللتغلب على المصاعب العديدة في هذا المجال . وأضاف انه يود أن يسجل أن البنك ليس على استعداد لتمويل الأنشطة الاستهلاكية ، وردا على ذلك أعرب أحد الوفود أيضا عن رغبته في تسجيل أن مثل هذا القرار يرجع للحكومات الأعضاء في البنك. وأشار وفد آخر الى أن الهدف الرئيسي لمداوات المجلس هو الاستجابة لا ستغاثة الجوعى والفقراء المعدمين وشبه المعدمين .

٤٧ - وتأييدا لاستراتيجية القطاعات الغذائية ومفهوم الانصاف الغذائي لدى المجلس ، اقترح ممثل مؤسسة الأمم المتحدة لرعاية الطفولة (اليونيسيف) مجموعة من التدابير التكميلية لتحسين حالة التغذية بين المجموعات الضعيفة بما في ذلك انتاج الأغذية ذات القيمة الغذائية الهامة على مستوى الأسرة، ونشر الثقافة الغذائية والصحية وربط تدابير توزيع الأغذية بالرعاية الصحية الأولية، ومراقبة صحة الأطفال وتغذيتهم ، وعرض تعاون اليونيسيف مع الهيئات الوطنية والدولية في هذا الميدان .

٤٨ - وقال رئيس المجلس ، موجزا المداولات بشأن الفقرة ٣ (ب) من جدول الأعمال ، وأخذا في اعتباره التردد الذي أعرب عنه وفدان ، أن هناك " اتفاقا معتدلا " فيما يتعلق بمفهوم تخصيص الأغذية . كما ان امكانية تنفيذه تتطلب مزيدا من الاستقصاء على اساس كل بلد على حدة . وانه ينبغي للأمانة البدء في اجراء مشاورات لهذا الغرض مع الحكومات والوكالات المعنية .

٤٩ - كما أعرب المجلس عن قلقه العميق للفقص الخطير في الأغذية الذي تعاني منه أفريقيا ، وناشد جميع البلدان والوكالات الدولية أن تضطلع على أساس طارئ خاص ، بتقديم مساعدة غذائية اضافية ، ولا سيما الى اثيوبيا واوغندا وبوتسوانا وجمهورية تنزانيا المتحدة وجيبوتي وزامبيا والسودان والصومال وكينيا وبلدان الساحل . وتفيد المعلومات المتاحة بأن الاحتياجات الحالية من الواردات الغذائية في شرق أفريقيا خلال الاثنى عشر شهرا المقبلة ، بعد جمبع المحاصيل الحالية ، ستتراوح بين ١ و ١٥ مليون طن . وحث المجلس جميع المؤسسات الدولية ذات الصلة والحكومات التي يسمح لها وضعها بالمساعدة ، على اتخاذ خطوات فورية من شأنها أن تساعد البلدان الأفريقية التي تضررت بشدة من جراء الجفاف في الحصول على امدادات الاغاثة الغذائية ، وذلك كتدبير قصير الأجل ؛ كما حثها على القيام ، كتدبير طويل الأجل ، بتوفير المساعدة على سبيل الأولوية للبلدان المعنية ، بناء على طلبها ، بغية مساعدتها فسي إعداد وتنفيذ استراتيجياتها الغذائية الوطنية .

الفصل الثالث

التخطيط لمواجهة طوارئ أزمة الأغذية

٥٠ - نظر المجلس في البند ٤ من جدول الأعمال على أساس الوثيقة WFC/1980/4 وأكد المدير التنفيذي في استهلال المناقشة بأن النهج المرحلي الذي يتبعه المجلس لاحتراز تقدم في الأمن الغذائي الدولي ، والذي يتكون في المرحلة الأولى من التوسع على المستوى الوطني في دعم مخزونات الأغذية وتخزين الأغذية والبنية الأساسية ذات الصلة بالبرامج الوطنية لزيادة الاكتفاء الذاتي من الأغذية . وذكر كذلك الدور الهام الذي لعبه المجلس في رفع مستوى العون الغذائي المضمون وذلك عن طريق اتفاقية جديدة للعون الغذائي ، وفي صياغة اقتراح لإنشاء مرفق لتمويل الأغذية ينظر فيه حالياً صندوق النقد الدولي . وينبغي للمجلس ان يطالب بتكثيف الجهود ذات الصلة التي يبذلها البنك الدولي ومنظمة الأغذية والزراعة ، وان يشجع الحكومات على اتخاذ الخطوات اللازمة لاقامة مثل هذا المرفق وتجديد اتفاقية العون الغذائي على مستوى ١٠ ملايين طن .

٥١ - وطرح لأول مرة على المجلس اقتراح بشأن خطوتين اضافيتين كبيرتين لبلوغ أمن غذائي عالمي ، كسبيلين للتغلب على وضع أصبح الأسواق الدولية للسلع الأساسية فيه متقلبة بوجه خاص بسبب عدم الاستقرار الاقتصادي والنقدي والسياسي الذي يؤدي الى تحركات حادة ومضاربات . وكانت أسواق الحبوب بالذات شديدة التعرض للخطر بسبب تقلب الأحوال الجوية وارتفاع الطلب . وحيث أن الثطائينات ستكون عقدا معرضا للأزمات الغذائية ، فقد كان على المجلس النظر في تدابير نوعية لمجابهة هذه الأزمات .

٥٢ - وكان التدبير الأول المطلوب هو إنشاء احتياطي دولي للطوارئ بمقداره حوالي ١٢ مليون طن يحتفظ به اما مقدما أو كجزء من اتفاقية دولية جديدة للقمح . ويمكن للبلدان الغامية أن تحستفظ بكميات تصل الى ٥ ملايين طن من مثل هذا الاحتياطي ، يتم تمويلها عن طريق الأوبك والمساعدات التي تقدمها البلدان المتقدمة النمو ، وقد يكون تمكينها من ذلك

هدفا قابلا للتزكية في الجولة الشاملة للمفاوضات التي تستهلها الأمم المتحدة أما التدبير الثاني فهو التعهدات المقترحة لأزمات الأغذية ، وهي مبادرة جزئية تطلبت بالطبع المزيد من الدراسة من جانب الحكومات • وشملت عناصرها التزاما من جانب البلدان بالتصرف ، كلما ضاقت أسواق الحبوب الغذائية الدولية ، بما يكفل الحد من الأعمال الأحادية الجانب أو المخلة بالاستقرار ، واتخاذ اجراءات ايدادية نوعية دائمة . وشمل الاقتراح أيضا أحكاما خاصة لمساعدة البلدان النامية في حالة احتمال حدوث أزمة أغذية عالمية ، كما أكد على الحاجة الى انشاء مرفق تمويل للأغذية في صندوق النقد الدولي الى تدفقات اضافية من العون الغذائي في حالة حدوث أزمة شاملة .

٥٣ - وشاطر المجلس قلق المدير التنفيذي فيما يتعلق بالعقد المقبل في حالة عدم تنفيذ التدابير اللازمة . وقد نظر الى تزايد اعتماد البلدان النامية على الأغذية المستوردة ، وتعدد استخدامات الحبوب الغذائية وخاصة كمصدر لكحول الوقود ، على أنهما من شأنهما زيادة الضخامة المحتملة للأزمة الغذائية المتوقعة .

٥٤ - ونوه الأعضاء بالتقدم المحرز في ميدان الأمن الغذائي العالمي منذ الدورة الأخيرة والمتمثل في ابرام اتفاقية موسعة جديدة للعوون الغذائي وفقا لتوصية محددة من المجلس • بيد أن بعض البلدان النامية بينت أن ذلك لم يكن سوى خطوة جزئية الى الأمام لأن المجلس كان قد طلب بوضوح حدود أدنى قدره ١٠ ملايين طن في الاتفاقية الجديدة ، ولكن لم يتحقق في الواقع أكثر من ٧٦ مليون طن • وقد ردت البلدان المتقدمة النمو وبلد نام واحد طرف في الاتفاقية بأن الحد الأدنى المضمون من العون الغذائي قد وصل الى ما يقرب من ضعف ما كان عليه ، وبأن اتفاقية العون الغذائي الجديدة أدت بمتبرعين عديدين الى زيادة حقيقية في تدفقات عونها الغذائي . كما طالبت بانضمام أطراف جديدة الى الاتفاقية ، وبخاصة البلدان المصدرة للنفط • وأشير أيضا الى انضمام البلدان الاشتراكية • ولما كان يتعين تجديد الاتفاقية الجديدة للعوون الغذائي قبل ٣٠ حزيران / يونيو ١٩٨١ فقد شجع ذلك الأعضاء على الحث على بذل كل جهد سواء لضم مساهمين جدد أم لزيادة التزامات المساهمين الحاليين بحيث

يتسنى تجديد الاتفاقية على اساس مستوى أدنى قدره ١٠ ملايين طن أو بما يتجاوز هذا المستوى •

٥٥- وقد أثنى ممثلو البلدان النامية على الاقتراح الذى تدرسه الآن لجنة سياسات المعونة الغذائية وبرامجها التابعة لبرنامج الاغذية العالمى بإنشاء احتياطي دولسي من أغذية الط— وارى قدره ٥٠٠٠٠٠٠ طن بموجب اتفاقية ملزمة قانونا • كما اعرىوا عن أملهم فى ان تتوصل تلك اللجنة الى مقرر فى هذا الصدد فى دورتها المقبلة • وأيدت بلدان اخرى متقدمة النمو المبادرة التى موّدهاها ضرورة اجراء المزيد من الدراسة للاقتراح فى الدورة المقبلة للجنة فى اواخر ١٩٨٠ الا ان مساهما رئيسيا فى الاحتياطي الدولي من أغذية الطوارئ حذر من ذلك ، قائلا ان أية اتفاقية ملزمة قانونا قد تجعل من الصعب بدرجة أكبر على المانحين الاحتفاظ بمستوى مساهمات الحالي •

٥٦- وقبل النقاش الذى دار حول الحاجة الى أن ينفى صندوق النقد الدولي مرفقا تمويليا للأغذية لتمكين البلدان النامية من تخفيف المصاعب التى تواجهها موارد مدفوعاتها فى تمويل الاحتياجات القصيرة الأجل من واردات أغذية الطوارئ ، وجه رئيس المجلس نداء الى أعضاء المجلس الذين هم أيضا أعضاء فى المجلس التتيدى لصندوق النقد الدولي لدراسه المسألة بدقة وتعاطف ثم اثارها فى الاجتماع المقبل للمجلس •

٥٧- واعرى ممثلو البلدان النامية عن مساندتهم القوية لاقتراح انشاء مرفق تمويلى للأغذية تابع لصندوق النقد الدولي ، وهو الاقتراح الذى سبق أن أشير الى أن المجلس ايده فعلا كما أيده كل من مؤتمر منظمة الأغذية والزراعة والجمعية العامة للأمم المتحدة • وقد ذكر بعض الوفود كذلك أن لجنة برزانت واللجنة الرئاسية الامريكية المعنية بالجوع العالمى قد أصدرتا توصية ايجابية بشأن هذا الاقتراح • ووافقت البلدان المتقدمة النمو بصفة عامة على أنه ينبغى للمجلس حث صندوق النقد الدولي على التعجيل بالمددات فى محاولة للوصول الى نهاية ناجحة فى هذا الصدد ، الا أن تلك البلدان لم تكن مستعدة لمناقشة تفاصيلها قبل دراسة الوثيقة التى سيصدرها صندوق النقد الدولي بشأن هذا الموضوع أو للحكم مسبقا على اية مقررات ينبغى — حسب رأيها — تركها لتلك المؤسسة للاختصاص •

٥٨ - وجرت مناقشات مطولة حول الاتفاق الدولي الجديد للقمح والاقتراح الخاص بانشاء احتياطي لمواجهة طوارئ أزمة الألفية • واتفقت بلدان عديدة ، ولا سيما البلدان المتقدمة النمو، في الرأي القائل بأن مجلس القمح الدولي قد حقق بداية جديدة بشأن المفاوضات لعقد اتفاق جديد ، وقد حظي النهج الجديد ، الذي يجري بحثه ، بتأييد يبرر قدره معقولا من التفاوض • وكرر الأمين التنفيذي لمجلس القمح الدولي وجهات نظره التي أعرب عنها أثناء الاجتماع التمهيدى والتي تؤكد الشعور السالف الذكر • غير أن عددا من البلدان ، لا سيما البلدان النامية ، في الوقت الذى وافقت فيه على أن بعض الدلائل الايجابية قد برزت خلال المداوات الأخيرة لمجلس القمح الدولي ، قد أشارت الى احباطات الأرقام القليلة الماضية، وحدرت من الافراط في التفاؤل . ومع ذلك فقد كان هناك توافق واسع في الرأي على أن مسؤولية صياغة اتفاقية جديدة تقع على عاتق مجلس القمح الدولي ، وأن هذا المجلس يقوم بدراسة مقترحات جديدة ، وينبغي لمجلس الألفية العالمى تشجيع هذه الجهود ، وحث المجلس على الاسراع بالمفاوضات حتى يتسنى وضع اتفاق جوهرى جديد موضع التنفيذ بحلول منتصف عام ١٩٨١ . وحث كل من رئيس لجنة الأمن الغذائى العالمى التابعة لمنظمة الألفية والزراعة ، وعضو من وفد غانا ، على جعل خطة النقاط الخمس جزءا مكملًا للاتفاق الدولي للحبوب • بيد أنه كان هناك شعور عام بأنه اذا ما فشل مجلس القمح الدولي مرة أخرى ، في محاولته ، فسوف يكون على الوزراء والمجتمع الدولى ايملاء اهتمام جاد ، بالتشاور مع مجلس القمح الدولي ، لايجاد طرق بديلة لانشاء احتياطي طوارئ مقدما ذى حجم كاف ، على ان يدمج فيما بعد ضمن اتفاق دولى جديد للقمح . وينبغي للاجراءات الخاصة بانشاء مثل هذا الاحتياطي ألا تؤدى الى الاخلال بأسواق الحبوب .

٥٩ - واتفقت جميع الوفود على انه لتنفيذ اهداف استقرار السوق والامن الغذائى العالمى ، يجب ان يكون الاتفاق الجديد للقمح ملزما قانونا . وكان هناك أيضا توافق في الرأي على ضرورة أن يتضمن الاتفاق - بجانب أحكام اقتصادية أخرى - أحكاما ملزمة قانونا فيما يتعلق بتدوين ادارة احتياطي كافية . وأعلنت جميع البلدان النامية والبلدان المتقدمة النمو المستوردة للحبوب ضرورة ان يتضمن الاتفاق الجديد أيضا بنودا محددة لمساعدة البلدان النامية، وحجتها في ذلك ان معظم البلدان النامية لا يمكنها

المشاركة فى الاتفاق اذا لقيت المساعدة للقيام بذلك ، دون دعم مالي وتقني محدد لبناء قدرة تخزينية ، مع حصولها على نصيبها من الاحتياطي والاحتفاظ به • واعترفت البلدان المصدرة للحبوب بأن هذه الحاجة تعتبر حقيقية ، ولكنها ليست على استعداد لأن تصدر حكما مسبقا على المناقشات ذات الصلة التى تدور فى مجلس القمح الدولى • واعترفت أيضا بأنه قد تم قبول مفهوم المساعدة الخاصة للبلدان النامية فى المفاوضات التى جرت فى ١٩٧٨ وبداية ١٩٧٩ قبل وقفها ، ولكنها ترى أن دراسة نهج جديد وظروف السوق الجديدة قد فتحت من جديد كافة المجالات لعقد اتفاق جديد • ولكن ساد شعور عام بالاحباط بين الدول النامية فيط يختص بهذا الموقف •

٦٠ - وفيما يتعلق بالتعهدات المقترحة لمواجهة الأزمات الغذائية، أعربت معظم الدول عن تقديرها للمبادرة التى اتخذها المدير التنفيذى فى ميدان جديد لم يسبق استكشافه على نطاق واسع • وكان هناك اتفاق عام على أن المفاهيم الواردة فى الاقتراح لها أهميتها وتستحق المزيد من المتابعة • وأعربت البلدان النامية عن تأييدها للاقتراح ، كما أشارت بلدان نامية عديدة الى الحاجة الى اجراء مفاوضات مبكرة بشأنه • غير أن رد فعل البلدان المتقدمة النمو والبلدان الاشتراكية كان يتسم بمزيد من الحذر ازاء عناصره المختلفة • ورات البلدان المتقدمة النمو وبصورة عامة أنه لا يمكن الاعتراف بعد عن مواقف تفصيلية نظرا لأن المقترحات ما زالت فى أولى مراحل تطویرها • ورأى عديد من المشتركين أن هناك حاجة الى مزيد من الوقت والدراسة لادراك النطاق الكامل لوجهات نظر المدير التنفيذى ومدلولاتها • غير أنه يبدو أنه قد تم تناول مجال جديد تطویرها يختص بالأمن الغذائى العالمى •

٦١ - وقرر وفد اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية أن ما انطوى عليه تقرير المدير التنفيذى من ايطاعات فيما يتعلق بالمسئولية الجزئية التى يتحملها ذلك البلد لا تستند الى أساس ، وأن الفقرتين ٣٤ ، ٣٥ من التقرير لا مبرر لهما ، ويفتقران الى أسس تحليلية جادة • ولم يضع التقرير فى الاعتبار نتائج العمل الأخير الذى قام به مجلس القمح الدولى • وفى رأى بلده أنه ينبغى أن تقوم مشاركة الدول فى الترتيبات المتفق عليها لتخطيط الطوارئ على أساس تطوعى •

الفصل الرابع

التجارة الدولية للأغذية

٦٢ - عند مناقشة البند ٥ من جدول الأعمال كان معروضا على المجلس صور من كلمة المدير التنفيذي التي شملت قسطا عن اعادة صياغة قضايا التجارة الدولية للأغذية . وقد شجب فيها النزعات الحمائية في البلدان المتقدمة النمو ، وأكد فيها من جديد أن بقاء البلدان الصناعية في تعديل نواح مختلفة من زراعتها قد فرض عبئا ثقيلا على البلدان النامية ، ان حوّل الاستثمارات الممكنة في الزراعة الى استثمارات أخرى أقل فعالية ، كما أفسد التحضير العام للموارد . وتعرضت للضرر بالمشاكل صناعات كثيرة في البلدان النامية كان بإمكانها أن تتيح بفضل التصدير عمالة ودخلا وفيرين لتنشيط تنميتها وإنتاجها من الأغذية ، وحصيلة العملات الأجنبية اللازمة لاستيراد الأغذية الضرورية .

٦٣ - وكان معروضا على المجلس أيضا تقرير المدير التنفيذي (WFC/1980/5) الذي يركز على القضايا ذات الصلة بواردات البلدان النامية من الأغذية . وأوضح المدير التنفيذي أنه يمكن تجزئة مفهوم شفرة واردات الأغذية على أساس قطري ، لأن الأرقام الاجمالية للبلدان النامية لم تبيّن بوضوح كاف تنوع المشاكل المعقدة . وكان التقرير بمثابة محاولة أولى في ذلك الاتجاه ، وقد استنتج أنه بينما يبدو أن البلدان النامية ككل تنفق على الأغذية نسبة من حصيلتها من العملات الأجنبية أقل مما كانت تنفقه في العامين السابقين ، فإن هناك بلدانا كثيرة ما زالت تنفق نفس النسبة ، على حين قامت بلدان أخرى بزيادة هذه النسبة ، كما أن الشفرة النسبية في الاستيراد ، أي العلاقة بين توفر الأغذية واجمالي الواردات ، قد تم التعرض لتحليلها أيضا من واقع متوسط نصيب الفرد في كل بلد من السعرات الحرارية . وبينت التحليلات أن بعض البلدان ، وخاصة تلك التي تنتمي الى فئة أقل البلدان دخلا ، قد زادت النسبة التي تمثلها الأغذية في إجمالي وارداتها ، ولكنها عانت خلال المدة نفسها من انخفاض في متحصل الفرد من السعرات الحرارية . وقد لقي اقتراح المدير التنفيذي بتحديد البلدان المنتمية الى تلك الفئة ، ودراسة مشاكلها بالتفصيل لا عطاؤها أولوية في المساعدة ، تأييدا واسعا .

٦٤ - واسترعى تقرير المدير التنفيذي أيضا الانتباه الى تزايد تركيز الامدادات الدولية من الحبوب في أمريكا الشمالية على امتداد العقدين الماضيين ، والى الحاجة الى تنويع مصادر الامداد • والتنويع لا يمكن أن يعني تخفيض صادرات الحبوب من أمريكا الشمالية ، أو حتى ركدتها على الأرجح ، بل معناه أن تشترك الصادرات من مناطق أخرى قدر الامكان في التوسع المقترح للسوق العالمية للحبوب . وتوجد لدى كثير من البلدان ، وخاصة البلدان النامية ، القدرة على تنمية صادرات كبيرة من الحبوب . ويلزم لتحقيق هذه القدرة اتاحة امكانية اكبر للوصول الى الاسواق ، وقدرة أكبر على التمويل والاستثمار . ويقترح التقرير بحث التدابير التي تستهدف تنشيط انتاج الأغذية وتحارتها بمزيد من التوازن على المستوى الاقليمي لا سيما من البلدان النامية واليهما .

٦٥ - وأجمعت البلدان النامية على اداة التدابير التجارية الحماية التي أثرت في توسيع صادراتها ، وطالبت ببذل جهد ووضوعي ولموس من جانب البلدان المتقدمة النمساو لعدس الاتجاهات الحماية الحالية . كما وافقت بصفة عامة على أن البطء في تعديل قطاعات الزراعة والصناعات التحويلية التي تعتمد اعطادا كثيفا على الطاقة في البلدان المتقدمة النمو له آثار عكسية على الاقتصاد العالمي ، وخاصة على أفق التنمية فيها . وأشارت البلدان المتقدمة النمو الى الصعوبات الاقتصادية والسياسية التي تنطوى عليها عملية التعديل ، والتي مازالت مستمرة مع ذلك بالرغم من الدساد والبطالة . وبين بعضها أيضا أن سياسات بلدان أخرى تنطوى على اتجاهات حماية أشد تطرفا من تلك المطبقة في البلدان المتقدمة النمو • ومع ذلك كان هناك اتفاق على أنه ينبغي لكل البلدان ان تسعى لتلافي السياسات الحماية ، وأن تبذل جهودها لاعادة تشكيل زراعتها وصناعاتها التحويلية بما يتيح افضل تخصيص ممكن للموارد على المستويين الداخلي والدولي ، وهذا ما سيسود بالفائدة على جميع الأطراف المعنية . وسلم الجميع بأن الجمهور في كثير من البلدان لا يعي دائم المكاسب المحتملة التي ينطوى عليها التوسع في التجارة وتحريرها • وهكذا تم من جديد تأييد الآراء التي سبق للمجلس مناقشتها وتأييدها ، مع توجيه نداء مجددا الى الحكومات لبذل قصارى جهودها من أجل اعلام الجمهور بالتكلفة الحقيقية للنزعات الحماية •

٦٦ - وكان هناك اتفاق واسع على وجود حاجة الى التحقق من الوضع الغذائي وتحليله بالتفصيل في تلك البلدان التي حققت زيادة في وارداتها من الأغذية بالنسبة الى اجمالي الواردات صاحبها تدور في مستويات التغذية الشاملة • وكانت البلدان المنتمية الى هذه الفئة هي نواة مشكلة الأغذية العالمية وتطلبت بمفصلة خاصة اهتماما عاجلا •

٦٧ - كما أن تزايد تركيز الامدادات الدولية من الحبوب كان مثير قلق غالبية البلدان ، مع أن هناك ادراكا عاما بأن مصدرى الحبوب الرئيسيين قد أسهموا في الماضي اسهاما ملحوظا في الأمن الغذائي العالمي ، وبأن استمرار انتاجهم وهجارتهم سوف تظل له أهمية كبيرة في المستقبل . ورأت غالبية الوفود مع ذلك أن الأخطار التي ينطوي عليها الافراط في تركيز الامدادات الغذائية كبيرة جدا بدرجة لا يسع المجتمع الدولي معها الا بأن يتخذ اجراءات ولو لكبح هذا الاتجاه على الأقل ، وعكسه ان أمكن • وأشارت دول مختلفة ، تبريرا لتأييد ذلك الرأي ، الى المعوقات المناخية والادارية والسياسية المحتملة . وقال ممثلو بعض كبار مصدرى الحبوب أن بلدانهم استجابت في الماضي بصورة تبعث على الارتياح للطلب المتزايد وأنها مستعدة للاستمرار في ذلك في المستقبل . ورأى أحد المصدريين أنه لا يوجد ما يدعو للقلق في هذا الصدد . وكان هناك اجماع في الرأي على أنه يستصوب استكشاف التدابير الممكنة لتنشيط مزيد من انتاج وتجارة الأغذية بتوازن أكثر على المستوى الاقليمي •

٦٨ - واقترح وفد اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية أن يؤكد المجلس اقتناعه بأنه يستحيل تطبيع التجارة العالمية للأغذية وتوسيعها على أساس يحقق الفائدة للجميع دون الالتزام التام بمبادئ هامة مثل احترام السيادة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية والمساواة ، وكذلك التقيد التام بنص وروح الاتفاقات الدولية ولتفاهم الدولي • وردا على هذا الاقتراح لم تستطع وفود أخرى قبول ادراجه في الاستنتاجات مع أنها لم تختلف مع مضمونه الحرفي ، لأن الموضوع لم يناقش أثناء الدورة •

الفصل الخامس

برامج المجلس المقبلة

٦٩- وفقا لتوصية من الاجتماع التصهيدى ، بند ٦ - أضيفت لجدول الأعمال المؤقت للدورة الوزارية السادسة لمجلس الاغذية العالمى ، بنود وأنشطة للدورات المقبلة لمجلس الاغذية العالمى .

٧٠- وفى العداوات بشأن برنامج العمل المقبل للمجلس واستنادا الى تقرير المدير التنفيذى (WFC/1980/4) ، تم الاعتراف بأن المجلس يعد اداة سياسية لتحقيق الاهداف التى تضمنها الاعلان وبرنامج العمل بشأن استئصال الجوع وسوء التغذية فى اطار النظام الاقتصادى الدولى الجديد . واعرب المجلس عن ارتياحه للاولوية البارزة والمتجددة التى يوليها المجتمع الدولى مشاكل الجوع والافذية والزراعة كما وردت بسين مبادرات كثيرة أخرى ، فى العمل الحالى للجنة التخطيط الانمائى وفى اللجنة التحضيرية للاستراتيجية الانمائية الدولية الجديدة ، وفى اللجنة الجامعة التى تعد للدورة الاستثنائية القادمة للجمعية العامة لهدء جولة المفاوضات الشاملة . وأكد المشتركون على انه ينبغى للمجلس ان يكون على استعداد لممارسة دوره السياسى الفريد بالتزام ونشاط فى دعم كل من الاستراتيجية الانمائية الدولية الجديدة خلال العقد القادم والجولة الشاملة للمفاوضات .

٧١- وعقب عدد من الوفود على المواضيع التى ينبغى بحثها فى دورات المجلس المقبلة . واقترح ممثل يوفوسلافيا ، باعتبارها الدولة المضيفة للدورة السابعة للمجلس ، بانه يمكن للمجلس بحث المواضيع التالية فى تلك الدورة :

(أ) تنفيذ الاستراتيجية الانمائية الدولية لعقد الأمم المتحدة الانمائى الثالث

فى الأغذية والزراعة ؛

(ب) تقارير مرحلية بشأن :

١ ' استراتيجيات الاغذية ، بما فيها سياسات وكالات الاقراض ،

٢ ' الامن الغذائى ؛

(ج) قضايا التجارة الدولية للافذية •

٧٢- ووافق عدد من الوفود على ذلك المقترح ، ويتأييد من وفود اخرى اشار المتحدث باسم مجموعة ال ٧٧ الى ان مجموعة ال ٧٧ كانت قد اقترحت هذه القضايا ضمن جملة امور في الورقة التي اعدتها بشأن البنود المتفق على ادراجها في الدورة الحالية ، وهي الورقة التي تضمنت ايضا دراسة دور الشركات عبر الوطنية كبنود له الأولوية .

٧٣- ووجه نداء قوي لكي يتولى المجلس وفي مجال اضطلاع مسؤولياته واستعراض وضع الأغذية في العالم بمفظة مستمرة. وفي هذا الصدد اعاد احد الوفود تأكيد الطلب الذي قدمه عند مناقشة استراتيجيات الافذية (انظر الفصل الثاني - ألف اعلاه) بوضع قائمة وصفية شاملة للوكالات المعنية وأنشطتها • وفي ذلك مساعدة للمجلس والمجتمع الدولي على الاسهام في اتباع نهج اكثر تكاملا وتناسكا ووضوحا لتنفيذ الاستراتيجية الشاملة والمتطورة للافذية والزراعة •

٧٤- ورأت بعض الوفود ان هناك حاجة الى وضع استراتيجية دولية للقطاعات الغذائية من واقع الاستراتيجيات الوطنية لقطاعات الافذية ، واقترح البعض انه ينبغي اجراء دراسة تفصيلية بالتعاون مع الاونكتاد ، واذا لزم الامر مع منظمة الافذية والزراعة ، للتدابير الحمائية في كل بلد على حد قول التي تعوق زيادة مشاركة البلدان النامية في التجارة الدولية • وكان هناك شعور بالحاجة الى وجود صورة كاملة للسياسات التجارية الدولية بشأن الحبوب والمدخلات الزراعية . غير أن عددا من الوفود أعرب عن شكوكه في جدوى مثل هذا النهج •

٧٥- واعرب عدد من الوفود عن تأييده القوى لقيام المجلس بدراسة مسدي ملائمة البحوث الزراعية الوطنية والدولية ، بط في ذلك قضايا العلم والتكنولوجيا . وقدم أحد البلدان أيضا اقتراحا بادرج موائد الأسماك كبنود هام في جدول أعمال المجلس .

٧٦- وتلخص القائمة التالية الآراء الواردة بشأن الموضوعات التي ينبغي دراستها في برنامج العمل المقبل للمجلس :

- (أ) استعراض وتنفيذ الاستراتيجية الانمائية الدولية لعقد الأمم المتحدة
الانمائي الثالث في الافذية والزراعة ،
- (ب) اعداد قائمة شاملة بالتعاون مع الوكالات المعنية تدرج فيها الوكالات
الدولية، داخل وخارج منظومة الامم المتحدة على حد سواء، والتي تعنى
 بالتنمية الغذائية والزراعية ، مع وصف ادوارها ومراجعة انشطتها
المختلفة ،
- (ج) التقدم المحرز فى استراتيجيات القطاعات الغذائية ؛
- (د) التقدم صوب أمن غذائى عالمى ؛
- (هـ) قضايا التجارة الدولية ؛
- (و) كفاية البحوث الزراعية الوطنية والدولية، بما فى ذلك قضايا العلم
والتكنولوجيا ؛
- (ز) دور الشركات عبر الوطنية ؛
- (ح) مصائد الاسماك •

الفصل السادس

موعد ومكان انعقاد الدورتين المقبلتين

- ٧٧ — قرر المجلس في جلسته الثامنة عقد دورته السابعة في نوفي ساد بيوغوسلافيا في العشرة أيام الأخيرة من أيار / مايو ١٩٨١ •
- ٧٨ — وفي الجلسة نفسها ، وبناءً على الدعوة المقدمة من ممثل بنغلاديش ، وافق المجلس على عقد دورته الثامنة في بنغلاديش في عام ١٩٨٢ •
- ٧٩ — وقال ممثل المكسيك أنه يود أن يتضمن هذا التقرير البنود التي تندرج في جدول أعمال الدورة المقبلة وكذلك موعد ومكان انعقادها •
- ٨٠ — ولاحظ الرئيس أن جدول أعمال الدورة المقبلة سوف يوضع على أساس الاقتراحات المحددة التي يتقدم بها المجلس بالتشاور الوثيق مع الحكومة المضيفة •

الفصل السابع

مسائل اخرى معروضة على المجلس

٨١- قال الرئيس انه نظرا لاختصاص المجلس بتنشيط العمل السياسى للقضاء على الجوع توجد حاجة الى اعلام الجمهور بالجوانب السياسية للمشكلة والحلول السياسية الممكنة لها * ولمواصلة نشر المعلومات بصورة اكثر فعالية عن الجهود التى يبذلها مجلس الافذية العالمى فسوف يلزم تخصيص ميزانية صغيرة للاعلام فى حدود ٢٠ ٠٠٠ دولار من دولارات الولايات المتحدة . ووافق المجلس على هذا الاقتراح .

٨٢- وأظن الرئيس المجلس بانه فى حالة عدم وجود اى اعتراض فسيشرح مع الامين العام للامم المتحدة فى معالجة مسألة رفع درجة وظيفة المدير التنفيذى للمجلس من مستوى مساعد الامين العام الى مستوى وكيل الامين العام . ولم تكن هناك أية اعتراضات على ذلك .

الفصل الثامن

تقرير المجلس الى الجمعية العامة

ألف - تنظيم العمل

٨٣ - قرر المجلس أن يتبع في تسيير أعماله في الدورة السادسة النظام المتفق عليه في دورته الخامسة في أوتاوا (٦) .

٨٤ - وقد أنشأ المجلس في الاجتماع الخامس للدورة فريقاً غير رسمي لمساعدة المدير التنفيذي في وضع مشروع الاستنتاجات • وكان الفريق مكوناً من اثيوبيا وغانا (افريقيا)، وترينيداد وتوباغو وفنزويلا (أمريكا اللاتينية) ، واتحاد الجمهورية الاشتراكية السوفياتية وبوغوسلافيا (الدول الاشتراكية وأوروبا الشرقية) ، والعراق واليابان (آسيا) ، وايطاليا والولايات المتحدة الأمريكية (أوروبا الغربية ودول أخرى) • وحضر نواب الرئيس والمقرر اجتماعات الفريق بحكم مناصبهم ، على حين تولى الرئيس عن مقدم في الفريق لممثل بنغلاديش •

٨٥ - وشارك في الفريق غير الرسمي ممثل الاتحاد الاقتصادي الأوربي، وممثلون آخرون معينون • وعقب انتهاء عمل المجموعة ، قدم المدير التنفيذي مشروع الاستنتاجات الى المجلس في الاجتماع الثامن للدورة يوم ٦ حزيران / يونيو ١٩٨٠ •

٨٦ - وفي الاجتماع نفسه نظر المجلس في المشروع وقام بتعديله وإقراره ككل بدون تصويت •

باء - مواقف وملاحظات بشأن الاستنتاجات والتوصيات

٨٧ - عند إقرار الاستنتاجات ، أبدت وفود مختلفة تعليقات وملاحظات أو تحفظات على الوجه التالي :

(أ) أعرب ممثل كندا عن رغبته في أن يسجل أن مجلس الأغذية العالمي قد أنشئ في ١٩٧٤ لأن وكالات الأمم المتحدة المعنية بتناول قضايا

(٦) انظر الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الرابعة والثلاثون ، الملحق رقم ١٩ (A/34/19) ، الفقرة ٨٧ •

الأغذية لم تقم بمهمتها بصورة فعالة ، وكانت تتطلب التوجيه والتنسيق •
ولذلك فانه وجد أنه لا داعي لقيام وكالة متخصصة بجهود متكررة لاسدائه
المشورة الى المجلس ، وبالأحرى فان المجلس هو الذى ينبغي له
أن يوصي الأمم المتحدة بما يجب أن تقوم به مثل هذه الوكالات فيما
يتعلق بالأغذية . وكان الهدف الوحيد من الفقرة ١٢ من الاستنتاجات
هو ايجاد نهج متكامل ومتناسك وواضح تماما يمكن أن يؤدي فيما بعد الى
استراتيجية شاملة للأغذية ،

(ب) أعربت وفود الدانمرك وجمهورية المانيا الاتحادية وهولندا والولايات
المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية ،
عن رغبتها في أن يسجل بأن الفقرة ٢٢ من الاستنتاجات تفتقر الى
الوضوح ، ولذلك فانهم لا يستطيعون اعتمادها • وقال ممثل اليابان
انه يتحفظ بموقفه بسبب غموض النص ، ونظرا لأن توافر منتجات معينة
وتكلفتها هي أساسا مسألة تخص المؤسسات الخاصة • وأن حكومته
ليست في وضع يسمح لها بتنظيم مثل هذه القضايا ،

(ج) وفيما يتعلق بالفقرة ٤٤ أعرب وفد كندا عن رغبته في أن يسجل أنه
ينبغي لجميع الدول أن تعمل على ازالة الحواجز التجارية وغيرها من
الممارسات الحمائية التجارية ،

(د) اقترح الوفد السوفياتي اضافة الى الفقرة ٤٤ • غير أنه لتجنب مناقشة
قضايا ذات طبيعة سياسية ، فقد طلب الرئيس من الوفد السوفياتي
الموافقة على ادراج اقتراحه في الجزء الخاص من التقرير الذى يستعرض
ما دار في الاجتماعات • ولدى قبوله لهذا الطلب ، أكد المنسحب
السوفياتي أن القضايا المشار اليها في الاقتراح قد جرت مناقشتها
بصورة مباشرة أو غير مباشرة خلال الدورة • وأن رد فعل وفد يمين

على الاقتراح السوفياتى برهن بوضوح على سلبية موقفهم ازاء المبادئ
التقدمية للتجارة الدولية ومن بينها تجارة الأغذية والتي نادى بها
الجمعية العامة ومؤتمر الأغذية العالمى هو الأونكتاد وغيرها من المحافل
الدولية ذات الصلة ،

- (هـ) وفيما يتعلق بالفقرة ٤٤ أعرب ممثل اليابان عن رغبته فى أن يسجل
أن أى تعديل هيكلى فى قطاعات الزراعة والصناعات التحويلية ينبغي أن يضع
فى الاعتبار البنية الاقتصادية والاجتماعية والأهداف الاجتماعية والأمنية للبلد
المعنى ، كما ورد فى قرار مؤتمر الأمم المتحدة لتجارة والتنمية ٩٦ (د - ٤) هـ •
- (و) أبدى ممثل كندا تحفظا فى موقفه فيما يتعلق بالفقرة ٤٥ •

المرفق الأول

التعبير عن الامتتان لحكومة وشعب

جمهورية تنزانيا المتحدة (أ)

ان مجلس الأغذية العالمي ،

وقد عقد دورته الوزارية السادسة في أروشا بناء على الدعوة الكريمة الموجهة من حكومة جمهورية تنزانيا المتحدة ،

وتقديرا منه لدقة الترتيبات الإدارية المتخذة والتسهيلات الممتازة التي قدمها المركز الدولي للمؤتمرات بأروشا والتي جعلت بالامكان تنظيم أعمال المجلس بكفاءة وبسرعة ،
وتعبيرا منه عن امتنانه العميق لما أحيط به جميع الوزراء والمفوضين وغيرهم من المندوبين من كرم بالغ وترحيب حار ،

- ١ — يحيى حكومة جمهورية تنزانيا المتحدة وشعبها على الجهود الضخمة التي كرسها للتحضير للدورة الوزارية السادسة وتنظيمها وللنجاح الذي أحرزته تلك الجهود ؛
- ٢ — ويسجل تقديره العميق لما لقيه المشتركون في الدورة من كرم الضيافة ، والود الشامل من جانب شعب جمهورية تنزانيا المتحدة بكل قطاعاته ؛
- ٣ — وبرجو من رئيس المجلس أن يعرب عن امتنان المجلس العميق لفخامة جوليوس نيريري رئيس جمهورية تنزانيا المتحدة ، وسعادة السيد ادوارد مورنجي أولى سوكواني رئيس الوزراء ، ولحكومة وشعب جمهورية تنزانيا المتحدة •

(أ) اعتمد دون تصويت في الجلسة الثامنة للدورة الوزارية السادسة ، وكان قد اقترحه السيد مايكل ب. كالينغرت نائب مساعد وزير الخارجية لشئون الموارد الدولية والسياسات الغذائية بالولايات المتحدة الأمريكية •

المرفق الثاني

قائمة الوثائق المعروضة على المجلس في دورته الوزارية السادسة

العنوان	بند جدول الاعمال	رمز الوثيقة
جدول الاعمال الموقت وشروحه •	٢	WFC/1980/1 Rev.1
استراتيجيات القطاعات الغذائية - التقدم والمبادئ التوجيهية •	٣ (أ)	WFC/1980/2
تدفقات المواد •	٣ (أ)	WFC/1980/2/Add.1
نحو استئصال الجوع : برامج الدعم والتوزيع المباشر للاغذية •	٣ (ب)	WFC/1980/3
تقييم برامج منتقاة للدعم والتوزيع المباشر للاغذية. المشاورات غير الرسمية لمجلس الاغذية العالمي، كاستل جاندولفو - ايطاليا ، ١٠ - ١٤ كانون الاول / ديسمبر ١٩٧٩ •		WFC/1980/Add.1
التخطيط لمواجهة طوارئ ازمة الاغذية •	٤	WFC/1980/4
التجارة الدولية للاغذية •	٥	WFC/1980/5
الوضع الغذائي العالمي الراهن •		WFC/1980/6
التقدم نحو بلوغ اهداف مؤتمر الاغذية العالمي للامم المتحدة وآفاقه (١٩٧٩ - ١٩٨٠) •		WFC/1980/7
تقرير الفريق الاستشاري للبحوث الزراعيّة الدولية •		WFC/1980/8
التنمية الريفية في افريقيا : مكافحة داء المثقبيات (التريبانوزوما) وما يمكن ان توّديه من مساعدة في تحويل هذه التنمية الى واقع. دور مصايد الاسماك في تحسين التغذية •		WFC/1980/9
		WFC/1980/10

العنوان	بند جدول الاعمال	رمز الوثيقة
تقرير لجنة الامن الغذائي العالمى عن دورتها الخامسة •		WFC/1980/11
التقرير السنوى الخامس للجنة سياسات المعونة الغذائية وبرامجها •		WFC/1980/12
تقرير الاجتماع التحضيرى للدورة السادسة •		WFC/1980/13
برنامج العمل المقبل •	6	WFC/1980/14
اقترح مقدم من كندا •		WFC/1980/15
وقف العمل بالنظام الداخلى لصالح جمهورية تنزانيا المتحدة •		WFC/1980/L.1
انتخاب المقرر •		WFC/1980/L.2
انتخاب نائب الرئيس •		WFC/1980/L.3
قائمة الوثائق المعروضة على الدورة الوزاريّة السادسة للمجلس •		WFC/1980/INF.5
قائمة المشتركين فى الدورة الوزاريّة السادسة •		WFC/1980/INF.6

كيفية الحصول على منشورات الأمم المتحدة

يمكن الحصول على منشورات الأمم المتحدة من المكتبات ودور التوزيع في جميع أنحاء العالم . استعلم عنها من المكتبة التي تتعامل معها أو اكتب إلى : الأمم المتحدة ، قسم البيع في نيويورك أو في جنيف .

如何购取联合国出版物

联合国出版物在全世界各地的书店和经售处均有发售。请向书店询问或写信到纽约或日内瓦的联合国销售组。

HOW TO OBTAIN UNITED NATIONS PUBLICATIONS

United Nations publications may be obtained from bookstores and distributors throughout the world. Consult your bookstore or write to: United Nations, Sales Section, New York or Geneva.

COMMENT SE PROCURER LES PUBLICATIONS DES NATIONS UNIES

Les publications des Nations Unies sont en vente dans les librairies et les agences dépositaires du monde entier. Informez-vous auprès de votre libraire ou adressez-vous à : Nations Unies, Section des ventes, New York ou Genève.

КАК ПОЛУЧИТЬ ИЗДАНИЯ ОРГАНИЗАЦИИ ОБЪЕДИНЕННЫХ НАЦИЙ

Издания Организации Объединенных Наций можно купить в книжных магазинах и агентствах во всех районах мира. Наводите справки об изданиях в вашем книжном магазине или пишите по адресу: Организация Объединенных Наций, Секция по продаже изданий, Нью-Йорк или Женева.

COMO CONSEGUIR PUBLICACIONES DE LAS NACIONES UNIDAS

Las publicaciones de las Naciones Unidas están en venta en librerías y casas distribuidoras en todas partes del mundo. Consulte a su librero o diríjase a: Naciones Unidas, Sección de Ventas, Nueva York o Ginebra.
